[redacted] جون جوزيف دوغلاس هوارد
النظريات والاوضاع الحديثة للنظام ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014128

[redacted] C.2

كول ، جورج دوغلاس هوارد .

النظرية الاشتراكية الحديثة للنظا

330
C68f
C.2

MAR 23 '60

64

Apr 64

J. LIB.

330.1
C68nA
C.2

لجنة التأليف والترجمة والنشر

خلاصة العلم الحديث — الرسالة السادسة

النظريات والأوضاع الحديثة
للنظام الصناعى

تأليف

ج . د . ه . كول

نقله إلى العربية

محمد عبد البارى
ليسانسيه فى القانون

59320

سلسلة المعارف العامة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٦

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

كلمة للمعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

لن أحاول تلخيص ما عرض له المؤلف . فهو فى الواقع خلاصة مركَّزة لأهم مشكلات الصناعة ؛ بل لأهم مشكلات الجماعة البشرية فى عصرنا هذا .

ونظرة عاجلة إلى ما تناوله المؤلف نفسه من أبحاث تكفى لتصور أهمية الموضوعات التى تناولها . وقد كتب المؤلف رسالته — على كثرة ما بها من مسائل — فى وضوح نرجو أن نكون وُفِّقنا إلى تعريبها فى وضوح مثله ، مع التزام ما أوصت به اللجنة من وضع تصرف المعرِّب فى أضيق حدوده .

لم يكن من الهين تعريب رسالة كهذه ، ولكن « لجنة التأليف والترجمة والنشر » لا تعرف صعاباً لا تذلل إذا ما تعلق الأمر بإبلاغ رسالتها .

ومن أمارات التوفيق أن تنشر اللجنة بحثاً خطيراً كهذا فى الوقت الذى تشعر فيه بلادنا بأن الصناعة أصبحت ضرورة ملحة بعد هبوط قيم الحاصلات الزراعية هبوطاً أفقدنا التناسب العادل بين ما ننتج وما نستورد من عروض الصناعة ، وبعد أن أحسّ الخاصة بأن السواد الأعظم من سكان مصر يحيا حياة لا تليق به ، وبأنه لا سبيل إلى رفع مستوى هذه الحياة بغير بعث الصناعة وترقيتها وتعميمها .

ولما كان لنشر الصناعة مشاكله ، فمن الخير أن يجد جمهور المثقفين فى البلاد العربية تجاريب غيرهم ملخصة فى صفحات قليلة كما فعل المؤلف .

وإنى لمدين للجنة بمزيد الشكر إذ أتاحت لى فرصة الاشتراك فى هذا العمل النافع .

ولا يسعنى إلا التنويه بفضل صديقى الأستاذ « محمد فريد أبى حديد » الذى أمدّنى بالكثير من إرشاده القيم .

شبين الكوم فى { ٢ رجب سنة ١٣٥٥ / ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦ }

« المعرب »

استعراض

ما هى الرأسمالية ؟ — الرأسمالية والعمال — المثل الأعلى لتعاون المنتجين — تباعد ما بين الملكية والإنتاج — المثل الأعلى الأمريكى — هل ديموقراطية الرأسمالية مستطاعة — شركات المساهمة أو مؤسساتها باعتبارها نموذجاً لوحدة أعمال الاستثمار العصرية — الشركات الخاصة والاشتراك — مدير الأعمال العصرى — مركز حملة الأسهم أو السندات — مركز المديرين — المساهمة من ناحيتيها النظرية والعملية — توزيع الملكية وتركيز الرقابة فى الصناعة الرأسمالية — تكاثر الشركات الثانوية والإدارات المتداخلة — تزايد تدخل الدولة — لماذا لا يمكن اجتناب التركيز ؟ — تباعد ما بين الملكية والإدارة — حقوق المساهمين — أنواع المساهمين — اتجاه أعمال الاستثمار إلى تموين نفسها بنفسها — هل يتحول المساهمون إلى مجرد متسلمى إيراد ؟ — تقليل احتمال الخسارة — فى الجماعة الاشتراكية — مركز مديرى أعمال الاستثمار — مركز العمال — محاولات إعطاء العمال نصيباً فى الرقابة — صعاب الرقابة المشتركة — الآثار المترتبة على استبعاد العمال عن الرقابة — كيف تتحول الرأسمالية — ازدياد نفوذ طبقة العمال — مركز الولايات المتحدة — هل تعيش الرأسمالية ؟ — ملخص النظرية الاشتراكية — عقدتا إدارة ورقابة أعمال الاستثمار فى ظل الاشتراكية — رأيان فى الإدارة الاشتراكية — تمثيل المستهلكين — سلطة البرلمان — نمو المؤسسات شبه العامة — مركز العمال فى الصناعات الاشتراكية — الاشتراكية التعاونية — مدى رقابة العمال — مجالس العمل — الأجور والأسعار فى ظل الاشتراكية — المسألة الاشتراكية وجواب الرأسمالية عنها — الراشنالية — معضلة اتحاد واندماج الشركات — التشريع الصناعى ومساومة اتحادات العمال — الراشنالية فى بريطانيا العظمى وأمريكا — الاشتراك واقتسام الأرباح — أعمال الترفيه — هل الرقابة المشتركة مستطاعة ؟ — حق الاضراب — التحكيم الإلزامى — تنظيم الدولة للأجور ، ولساعات العمل وشروطه —

شروط العمل فى ظل الاشتراكية — الدوافع على العمل — معضلة العمل المضجر أو الممل — هل يمكن إحلال دوافع أخرى غير التى نستند إليها الآن ؟ — التجربة الروسية — مشروع السنين الخمسة — الشيوعية — الحاجة إلى خطط دولية — الرقابة على الصيرفة والمالية — معضلات مابعد الحرب — فى تداول النقد والاعتمادات المالية — تدبير أموال جديدة للصناعة — سوق لندن المالية — طرق التوفير الحديثة والقديمة — تدبير رأس المال فى ظل الاشتراكية — انتقال رأس المال — حركة تعاون المستهلكين — الاشتراكية والتعاون — الاشتراكية كما نفهمها اليوم — حالة بريطانيا الاقتصادية فى الوقت الحاضر — فى باقى بلاد أوروبا — فى أمريكا — تأثير الروسيا — هل تصير أوروبا اشتراكية ؟

النظريات والأوضاع الحديثة
للنظام الصناعى

الرأسماليـة

تطلق كلمة الرأسمالية عادة على الوضع الحالى للتنظيم الاقتصادى والصناعى القائم ، وليست الرأسمالية نظاماً[1] جامداً[2] أو ذا حدود واضحة إذ لم تقم طبقاً لخطة اختطها شخص بعينه أو مدرسة بعينها[3] ، بل ظهرت بالفعل قبل أن يفكر أحد فيها ؛ على أنها نظام خاص . ويستحيل على المرء أن يعين بالدقة وقت ظهورها أو يحدد تاريخ قيام عصر الرأسمالية ذاته . ذلك أن بعض مميزاتها برزت إلى الوجود قبل البعض الآخر بزمن طويل ، وأن كثيراً من هذه المميزات ليس إلا تطوراً أو تعديلاً لمميزات أوضاع اقتصادية أخرى سبقت الرأسمالية .

ورغم هذا فلدينا جميعاً فكرة ، فى شىء من الوضوح ، عن ماهية الرأسمالية كما تقوم اليوم : إن أهم

---

(١) system
(٢) rigid
(٣) school of thought

مميزاتها هو أولاً وقبل كل شيء تدبير أمر الجهد الذى تبذله هيئات كثيرة فى سبيل الإنتاج بالجملة[١] . وهذه الأموال يملكها عدد عظيم من أفراد ليس لسوادهم أقل نصيب فى إدارة الأعمال التى تستثمر فيها أموالهم إدارة فعلية . وثانى هذه المميزات وجود مجموعة هائلة من العمال يؤجرون على ما يؤدون من عمل ، وليس لهم ، من حيث هم عمال ، نصيب لا فى ملكية الآلات التى يعملون بها ، ولا فى السلع التى يعاونون فى إنتاجها . وهذه التفرقة بين وظائف العمل والملكية أظهر خصائص[٢] الرأسمالية العصرية .

وليس معنى هذا ، طبعاً ، أن الممول[٣] لا يقوم بعمل ما ، أو أن العامل صعلوك ؛ فكثير من الممولين يقومون بأعمال شاقة ويحسنونها ، وكثير من العمال اليوم

---

(١) large scale business

(٢) characteristic mark

(٣) capitalist والممول يطلقونها عادة على من يدفع الضريبة ولكنى أرى أنها أصح مقابل للفظة Capitalist

لديهم أموال يستثمرونها فى أعمال جزئية ، (وهى حال أكثر شيوعاً فى الولايات المتحدة الأمريكية منها فى بريطانيا العظمى) . بل لا يمكن القول بأن بين طبقتى العمال والممولين حواجز تفصل إحداهما وتميزها تماماً عن الأخرى ، إذ هما فى الواقع متداخلتان . وليس المهم فى المراد تقريره أن الممول قُمَدة أو العامل صعلوكاً ، ولكن المهم أن هناك وظيفة لكل من العمل والملكية قائمة بذاتها لا يلزم فى الرأسمالية ارتباط إحداهما بالأخرى .

قارن نظام الرأسمالية العصرية بآخر فى جماعة أقرب إلى الفطرة تجد العامل فى الحالة الثانية يملك غالباً أدوات الإنتاج وما ينتج ، ويعيش من بيع ما ينتج ، كما يفعل الزراع كثيراً . وعلى النقيض من ذلك نجد العامل العصرى فى كل مكان يعيش ببيع عمله ، وهو لا يستطيع بيع ما ينتج لأنه من جهة لا يملكه ، ولأن طبيعة السلعة أو الإنتاج فى الظروف العصرية لا تمكن العامل من تملكها . ويمكن القول ،

من بعض الوجوه ، أن عاملاً بعينه لا ينتج سلعة بذاتها ؛ بل لا يعطى شيئاً معيناً[1] . لكنه بالاشتراك مع كثيرين من أمثاله العمال يعملون بأيديهم وبعقولهم على إنتاج سلع هى فى الواقع محصول عمل مشترك قامت به جماعة اقتصادية مركبة واسعة المدى . كذلك لا يستطيع العامل العصرى تملك أدوات الإنتاج ، لأن الأدوات الأولية البسيطة ، لعامل على الفطرة ، تطورت فصارت محركات آلية تديرها قوة البخار أو الكهرباء يتعذّر على العامل امتلاكها ، بل يتعذر هذا الامتلاك على كثير من الممولين فرادى . فلا بد إذن من تضافر الناس فى إنتاج سلعة عصرية ، وفى شراء آلات الإنتاج الحديثة .

وليس فى طبيعة الأشياء ما يمنع اجتماع جملة أشخاص للإنتاج مع امتلاك أدواته . بل لقد كان هذا هو الغرض الأسمى الذى وضعه نصب أعينهم أولئك الذين حاولوا

---

(١) أضفنا كلمة معيناً وليست فى الأصل ، لأن تركها لا يحتمل . (المعرب)

من عهد الاشتراكية المسيحية سنة ١٨٤٨ ، حل معضلاتنا الصناعية باتباع خطة تأليف جماعات تعاون المنتجين . بيد أن جماعات تعاون المنتجين لم تصب نجاحاً يذكر بعد جهاد قرن ، بينما نجحت جماعات تعاون المستهلكين — وهى تختلف عن الأولى كل الاختلاف — نجاحاً عظيماً فى أوربا كما سنرى .

فى بريطانيا العظمى ، وفى بلاد القارة الأوربية ، يقوم اليوم كثير من جماعات المنتجين ويقوم بأمريكا قليل منها . غير أن ما تنتجه هذه الجماعات بأسرها ليس إلا جزءاً يسيراً لا خطر له بالقياس إلى ما تخرجه مصانع الرأسمالية . وفوق ذلك فقد انحصرت جهودها فى صناعات لا تتطلب كثيراً من الأموال كصناعة الأحذية والحياكة وحتى فى هذا النطاق الضيق تراهم يضطرون عادة إلى طلب المال اللازم من غير الأعضاء المشتركين فى العمل ، ومع أن العامل العادى لا يملك اليوم من المال ما يكفى لتزويد نفسه بمعدات الإنتاج ، فانه إن وجده لا يطمئن

عادة إلى المجازفة باستثماره كله فى مشروعات لجماعات تعاون المنتجين قد تخفق فيخسر جميع ما ادخر طول حياته ، وكلها كد ونصب . والذى يفعله العمال إذا ما ادخروا شيئاً هو ما يفعله كثير من طبقات المستثمرين الآخرين وهو تقليل الخسارة[١] المحتملة بتوزيع مايستثمر . فالعامل يرى من الحكمة اتباع هذه السياسة فيستثمر عادة ما يدخره فى أعمال استثمار[٢] تختلف كثيراً عما يزاول من عمل . إذ ليس فى وسعه المجازفة بعمله وبمدخره فى مشروع واحد مجهول العاقبة .

يستحيل إذن ، فى الأحوال الحاضرة ، أن تكون جماعات المنتجين هى بعينها جماعات الملاك فى إدارة أعمال الاستثمار العصرية ، ولن يحدث هذا ولو صار العمال أكثر غنى وضاقت مسافة الخلف بين الغنى والفقير . نعم يتطلع

---

(١) spreading the risk ، ونحن نعترف أن العبارة العربية طويلة بالقياس إلى الانجليزية ، ولكن الظاهر أن التعبير الانجليزى مصطلح عليه .

(٢) business

الاقتصاديون الأمريكيون أحياناً إلى يوم تصبح فيه الرأسمالية ديموقراطيـة فتؤول ملكية أعمال الاستثمار الكبرى العصرية جميعها إلى صغار المستثمرين ، وهم عمال بأيديهم وبعقولهم ، فى شتى المشروعات التى يملكونها . لكنى لا أرى أمارة تدل على اقترابنا فعلاً من هذه الجنة التى لم يتطلع إليها إلا الأمريكيون وحدهم (١) . وأنه لو تحقق هذا لكان لنا أن نتنبأ ، ونحن مطمئنون ، بأن الصراع بين الملكية والعمل يظل باقياً . فقد يملك العامل أسهما ولكنها لن تكون كلها فى العمل الذى يزاوله . وقد تتحد أشخاص العمال والملاك . ولكن العمل والملكية يظلان وظيفتين مختلفتين كل الاختلاف . والميل شديد للغاية فى الصناعة العصرية لفصل هاتين الوظيفتين . ولا يكاد يوجد ميل لربطهما كما كانتا بعد أن سبق انفصام العروة بينهما .

---

(١) hundred percent American paradise

قوام[١] أعمال الاستثمار الحديثة

شركات المساهمة هى قوام الرأسمالية الحديثة . وأساس هذه الشركات فى العادة اكتتاب كثير من حملة الأسهم أو السندات فى تدبير المال اللازم للقيام بمشروعات متعددة[٢] العناصر باستخدام عمال مأجورين . ويزداد انتشار طريقة الاستثمار هذه من سنة لأخرى . وهى فى الأصل من طرق الاستثمار الاستثنائية كادارة الأعمال المتصلة بالتجارة الخارجية فى البلاد النائية ، أو استغلال اختراع أو حق احتكار . ثم استخدمت فى الأعمال العامة كتوريد الغاز والمياه وحفر الترع ، ثم فى إنشاء السكك الحديدية بعد ذلك . وقد اعتبرها آدم سمث ، فيما كتب فى أواخر القرن الثامن عشر ، غير صالحة إلا لتلك الأعمال التى تتحول غالباً إلى أعمال عادية ،

---

(١) structure وكلمة قوام فى نظرى خير من كلمة تركيب فى هذا المقام .

(٢) complex

لا تتطلب صفات ممتازة فى الابتكار والإدارة . وردد الاقتصادى ماكولخ هـذا الحكم بعد ذلك بأكثر من نصف قرن . وظل الناس — فيما عدا حالات قليلة الأهمية — ينظرون إلى شركات المساهمة بعين الارتياب حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وفى سنة ١٨٨٥ فقط أقر البريطانيون مبدأ المسئولية المحدودة وهو أساس قانون شركات المساهمة . ومن ذلك العهـد سار هذا النظام فى سرعة عظيمة حتى عم العالم بأسره فى الخمسة والسبعين عاماً الأخيرة .

وفوق هـذا فإن الدول اليوم تبذل غاية جهدها للأخذ بيد شركات المساهمة بعـد أن وقفت طويلاً فى سبيل تقدمها . ففى سنة ١٩٠٧ اعترف القانون البريطانى لأول مرة بأن الشركات الخاصة ، التى لا يتجاوز مساهموها الخمسين ولا تطرح أسهمها فى الاكتتاب العام ، نوع قائم[1] بذاته ، وكان لذلك نتيجتان : الأولى أنه صار من

---

(١) separate typce

السهل تحويل أعمال الاستثمار الأسرية[١] وهيئات[٢] الإنتاج الصغيرة وحتى حوانيت التجزئة الصغيرة ، إلى شركات . وقد اتسع بالفعل نطاق هذه الشركات . أما الثانية فهى أن القانون الجديد جعل فى الإمكان قيام شركات ثانوية بكثرة هائلة تملكها وتديرها شركات مساهمة كبيرة من غير أن تتقيد بما تتقيد به شركات المساهمة فيما يتعلق بالنشر . وأصبحت غالبية شركات المساهمة العظمى المسجلة فى بريطانيا اليوم شركات خاصة .

ومع هذا فلا يمكن القول ، طبعاً ، بأن جميع أعمال الاستثمار اتخذت شكل شركات المساهمة . فكثير من الشركات الخاصة لا يزال يديرها بالفعل أشخاص هم فى نفس الوقت أكبر المساهمين نصيباً فيها ، أو تديرها شركات تضامن تختلف أشكالها باختلاف نصوص قوانين البلاد المختلفة . ولكن أعمال الاستثمار القائمة

---

(١) عربت family بأسرة

(٢) Concerns

على أسس شركات المساهمة تزداد كثيراً ويساهم فيها عدد عظيم من حملة الأسهم ويتولى إدارتها الفعلية أشخاص يؤجرون على هذه الإدارة سواء أكانوا يملكون أسهماً فيها أم لا يملكون . وإذا كان لهم أسهم أو حصص بها فليس لهذه علاقة ما بأعمال إدارتهم . فالتباعد لا يقتصر على العمل والملكية ولكنه يتناول كذلك الإدارة والملكية . فلقد أصبح اليوم مجرى الأمور متجهاً نحو فصل العمل عن الملكية كما أنه متجه نحو فصل الإدارة عن الملكية . وفى أعمال الاستثمار العصرية ليس المدير[١] عادة مالكا ولكنه موظف .

غير أن هذا لا يعنى أن المدير يخضع فى إدارته لإرادة حملة الأسهم أو السندات . فالمساهم عادة يعمل فى الصناعات العصرية بالحكمة القائلة « نوع يقل[٢] احتمال الخسارة » وهو لذلك يمتلك أسهماً فى أعمال مختلفة للاستثمار . وليس المساهم العادى فى مركز يعينه على فهم

(١) typical administrator
(٢) spreading risks

دقائق العمل فى شتى المشروعات التى يستثمر فيها أمواله بل إنه لا يحاول فهمها ولا التأثير بصورة ما فى سياستها العامة إلا فى حالات استثنائية للغاية . وهو عادة يأخذ بالسياسة التى يضعها المدير بلا مناقشة . ولا يغير هـذا الموقف إلا إذا ارتكبت أخطاء فاحشة فى إدارة الأعمال .

نعم يعتبر المديرون معينين من قبل المساهمين . لـكن هذا لا يتعدى النظر المجرد . فقلما يحصل أى خلاف حول انتخاب أعضاء مجلس الادارة ، وإنما يجرى العمل عادة على إعادة تشكيل مجالس الادارة بتبادل الانتخاب بين أعضاء معينين لتمثيل مصالح ذات أهمية حيوية للشركة على أن نصيب مجلس الادارة ذاته فى بعض الهيئات لا يكاد يختلف عن نصيب المساهمين فيما يتعلق بالادارة الفعلية . فهذه الادارة قد انتقلت إلى أيدى مديرين يقومون بهـا ويؤجرون على قيامهم بها . حقاً لبعض المديرين المنتخبين نفوذ . ولـكنهم فى الهيئات الـكبيرة يتجهون إلى الاهتمام بالسياسة العامة دون تفاصيل الادارة

والمراقبة الفنية للإنتاج . فهذه توكل إلى موظفين قد تكون لهم علاقات محدودة بملكية المؤسسات [١] وقد لا تكون لهم بها أى صلة .

إذن يختلف نظام أعمال الاستثمار الحديثة من الناحية العملية عنه من الناحية النظرية اختلافاً عظيما . نعم ليست شركات المساهمة — نظريا — مظهراً للديمقراطية لأن الأصوات موزعة على الأسهم لا على الأشخاص . لكنها مع ذلك معتبرة هيئات للمشتركين فيها من الشأن بقدر ما لهم من أسهم . غير أن هـذا لا يتحقق عملاً . فغالبية المساهمين لا يتمكنون من استخدام حقهم فى التصويت استخداماً فعالاً لتفرقهم وتنقلهم وقلة درايتهم بالشؤون التى تستثمر فيها أموالهم . وقد يتفق أن يكون لبعض كبار حملة الأسهم نفوذ عظيم . وهذا يحدث عادة عندما يكون لشركة كبيرة أسهم فى شركة أخرى باسمها أو باسم آخرين لحسابها . فاذا لم يكن بين المساهمين

---

(١) business

شريك من هذا النوع ، ولم يتحد فريق صغير من كبارهم للاستئثار بالنفوذ ، فقلما يكون لهم أى شأن .

حقاً يقوم المديرون برعاية الشؤون المالية لصالح حملة الأسهم ويبذلون بلاريب غاية جهودهم لتصيب أعمال الاستثمار من النجاح أقصاه . ولكن ليس لغالبية المساهمين فى جل الشركات أى نصيب فى إدارة دفة الأعمال . وفى بعضها لا يكاد يكون لمجموع المساهمين أى أثر فيما يتعلق بالسياسة العامة للشركة .

تطورت الأمور إذن فأصبح جل أصحاب الصناعات الحديثة لا شأن لهم ، بل لا يريدون أن يكون لهم أى شأن ، فى إدارة دقتها . وصارت أقلية من كبار المديرين لأعمال الاستثمار بالجملة أو المساهمين فيها تستأثر بكيفية استثمار أموال طائلة يملكها غيرهم . قد يمكن القول بأن ملكية الصناعات العصرية موزعة وأن هذا التوزيع آخذ فى الازدياد . بيد أن هذا لا يمنع من

صيرورة الادارة مركزة ومن ازدياد هذا التركيز من سنة لأخرى .

ولا يقف هـذا التركيز عند حدود عمل معين من أعمال الاستثمار بل كثيراً ما يتعداه إلى غيره . فقد رأينا فى السنين الأخيرة سرعة ازدياد عدد الشركات الصغيرة التى تديرها هيئات[١] استثمار كبيرة . فجل هذه الهيئات مثـل « الفـكرس » و « الجنرال الـكترك كمبانى » و « النيوليفر » يتبعها جملة شركات ثانوية ترجع إليها فى سياستها العامة ويكون لها فيها القول الفصل . ومن هذا التركيز توحيد إدارة الشركات ذلك التوحيد الذى يؤدى غالباً إلى ربط عدة شركات كبيرة بعضها ببعض لتكون منهـا وحدة ذات سياسة واحدة . وهناك شركات قوية النفوذ لا عمل لها سوى توحيد خطط[٢] شركات متعـددة وجمع أرباحها معاً ولو أنهـا مستقل بعضها عن بعض اسماً ، فتصبح الشركات الصغيرة خاضعة

(١) business conecrns

(٢) Unify the policy & pool the profits

جميعها لنفوذها . وهـذه المنشآت تتحول[١] إلى أنماط مختلفة بأسماء مختلفة لشركات تجارية متعددة تؤول إلى اتحاد طائفة من الأعمال التجارية أو أنواع بأسرها من أنواع الإنتاج . ونحن الآن فى بداية اجتياز مرحلة جديدة أكثر إمعاناً فى التركيز ونعنى بها تدخل الدولة فى إنشاء اتحاد إلزامى يتناول صناعة أو خدمة عامة بأسرها . مثال ذلك قانون مناجم الفحم الجديد الصادر فى بريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠ وقانون الزراع[٢] الصادر فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولسنا نقصد بهذا الإيراد إلى استنكار[٣] هـذا الاتجاه نحو التركيز فهذا الاتجاه لا مفر منه ، وهو فى الجملة اتجاه إلى الخير إذا ما قدرت أحوال الإنتاج والتصريف العصريين . فقد زاد الإنتاج وتكدست الأموال المستثمرة فى كثير من الصناعات وخلت المنافسة ، سواء فى الإنتاج أو فى

---

(١) shade

(٢) Federal Farm act

(٣) Hostile Criticism

التصريف ، من كل نظام فطوحت بهما بعيداً عن دائرة الاقتصاد ، وجعلت منهما موضع خطر اضطر معه كثيرون من أصحاب أعمال الاستثمار إلى انتهاج سياسة الاتحاد الاختيارى ، واضطرت معه الدول إلى التدخل لتقرير هذا الاتحاد إذا ما عجزوا عنه . ولن تستطيع المؤسسات[١] المنفردة بعد الآن — فى الصناعات الكبيرة على الأقل — أن تعمل مستقلة بنفسها غير مرتبطة بما عداها من مؤسسات أخرى تماثلها فى الإنتاج . لقد انتهى عهد التنافس الحر ضمن الحدود القومية . فإن لم تلغه الدولة بعمل إيجابى من جانبها ، فإن مديرى الصناعات سيتولون هذا لأنه فى صالحهم .

نتج عن هذه الظروف المتغيرة ، كما رأينا ، تباعد بين الملكية والإدارة ، وتباعد بين الملكية والعمل . وأخذت هذه العناصر الثلاثة تختلف اختلافاً عظيماً ، ويزداد هذا الخلاف شيئاً فشيئاً ، وتتولد معه مشاكله الذاتية .

---

(١) مؤسسات مقابل آخر للفظة business

يميل كثير من الناس إلى النظر ، آسفين ، إلى عهد مضى كان الصانع فيه يملك أدوات الإنتاج وما ينتج ، ويعمل بحانوته مع مساعده جنبًا إلى جنب ، يمثل فى شخصه المالك والمدير والصانع . وكان العامل المساعد أو الصبى كبير الأمل فى أن يكون هو نفسه « معلمًا » يومًا ما إن لم يكن واثقًا من هذا المصير . ولكن هذا النظام لم يقم على هذه الصورة فى أى عصر من العصور الماضية . ولا يتصور أحد أن يتحقق فى المستقبل شىء من هذا بعد كل ما طرأ على طرق الإنتاج الفنية العصرية من تغيير . بل إن كثيراً من الناس يتساءلون : هل أفدنا حقًا كل ما يمكن أن نفيده من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية بفضل هذه التغييرات ؟

فإذا نظرنا إلى حملة الأسهم أو السندات نجد أنهم يملكون أعمال الاستثمار ، ولكن اهتمامهم ، فى الجملة ، قاصر على ما تدره أموالهم المستثمرة من أرباح (أو على ما يضاف إلى حصصهم من رأس المال فى بعض الأحوال)

ويقفون عند حد تزويد المؤسسات بالمال وتسلم أنصبتهم فى الأرباح ، مع الاحتفاظ بحقهم ، كملاك ، فى الأرباح الإضافية . وهم يرون أن هذه الأرباح الإضافية من حقهم لا من حق المديرين أو العمال وإن كان هؤلاء فى الواقع يقومون بالعمل وبإدارته . وإنه لمن الحق أن يقال إنهم يستحقون الأرباح نظير ما يتعرضون له من الخسائر لأن الأموال التى يستثمرونها معرضة للضياع . لكن هذا هو كل ما يخسرونه فى ظل النظام العصرى السائد ، القائم على مبدإ المسؤولية المحدودة ، إذ لم تعد كل أملاكهم ضامنة لديون الشركة كما هو الشأن فى شركات التضامن . فمبدأ المسؤولية المحدودة ذاته اعتراف صريح من جانب الدولة بالدور السلبى المحض الذى يلعبه المساهم العادى فى الوقت الحاضر .

والمسألة الآن هى : « هل عدم قيام المساهم بدور فعال يسقط حقه فى الأرباح الإضافية ؟ » الواقع أن كثيراً من المساهمين تنازلوا باختيارهم عن حقوقهم فى

الأرباح الإضافية مقابل زيادة فى الضمان . فهم إما أن يأخذوا سندات[١] (وهى معتبرة قانوناً قرضاً لا جزءا من رأس المال) ويقبلوا نسبة معينة من الربح بدل النصيب المعتاد الذى قد يزيد أو ينقص ، وإما أن يستثمروا أموالهم فى شراء أسهم الدولة أو البلديات أو المصالح شبه العامة . وبذا يحصلون على ربح محدود مع ضمان أوفى . بل كثيراً ما يتخلى حملة الأسهم الممتازة عن امتيازهم ، وهم من أصحاب العمل شكلاً ، ويتركون حقهم فى الأرباح الإضافية . ويسلم لهم صراحة بهذا الدور السلبى الذى يلعبونه ، وهو الاكتفاء بتسلم حصة فى الأرباح دون اهتمام ما بإدارة العمل .

وتزداد اليوم ، فى جميع أنحاء العالم ، نسبة استثمار الأموال فى الأوراق المضمونة الربح ، وفى المساهمة فى صورة قروض[٢] ، وفى تناول ربح محدود عن الأسهم

---

(١) Debentures

(٢) Debentures

الممتازة — كل ذلك على حساب طريقة الاستثمار العادية وهى رأس المال المشترك . ولا يبعد ، فى بعض الصناعات أو الأعمال ، أن يختفى نظام الأسهم العادى ويحل محله نظام يقوم على جمع المال بطريق الاكتتاب مع إعطاء المكتتبين حصصًا معينة أو أرباحًا محدودة بنسب ثابتة .

وفوق هذا فإن أنواعًا معينة من المؤسسات (١) الاقتصادية لا تترك للمساهمين خيار الاشتراك فى إنماء رأس المال . ففى بريطانيا العظمى تعمد الصناعات الموطدة الأركان إلى زيادة رأس المال فى أوقات الرخاء بحجز جزء من الأرباح فى صورة أموال احتياطية . فلا توزع الأرباح جميعها بل يستبقى منها جزء كبير يمد المؤسسة (٢) بالمال اللازم لاتساع نطاقها . وهذا المال الاحتياطى يؤول بطبيعة الحال إلى المساهمين إما بارتفاع قيم الأسهم التى يحملونها أو بحصولهم على أسهم فوق العادة بقيمة الاحتياطى . ولكن لا دخل لإرادة المساهم

(١) Certain Types of business

(٢) business

هنا بل يفرضه عليه القائمون بالإدارة فرضًا . وبقدر اتساع نطاق هذه العملية يقل نصيب المساهم فى الإدارة الفعلية ويتحول همه إلى تسلم الدخل من غير أن يقوم بعمل إنشائى فى سبيل إنماء الموارد المشتركة .

من أجل هذا يرى أحيانًا أولئك الذين لا يريدون المساس بحقوق الملكية وجوب مراجعة حقوق حملة الأسهم بسبب ما طرأ على حالهم من تحول . ويطالب المديرون والعمال بتحديد الأرباح وباشتراكهم فيها كحق لهم باعتبارهم القائمين فعلاً بالأعمال الصناعية وبأن يصير المساهمون أصحاب معاش ، تعطى لهم حصة ثابتة أو محدودة مما تغله الصناعة . ويرد المساهمون على هذا الطلب بأنهم هم الذين يتحملون الخسارة فى حالة وقوعها ولا بد لجهة ما أن تتحملها . لكن ما قولهم إذا أمكن فى صناعات معينة حصر هذه الخسارة فى أضيق حدودها أو اجتنابها جملة ؟ الواقع أن المرء لا يكاد يتصور خسارة ما فى اقتناء سندات بنك انجلترا مثلا أو البنوك الكبرى

القائمة على أساس المساهمة . ويكثر ضمان الدولة لرأس المال فى كثير من أعمال المنافع العامة كتوريد الكهرباء. ويمكن القول فى هذه الحالات وأمثالها أنه لا محل لافتراض الخسارة . نعم يمكن تصور خسائر جسيمة تقع على أصحاب الصناعات العادية . ولكن هناك ما يبرر القول بأن حقوق حملة الأسهم فى الأرباح الإضافية تضعف كلما قل احتمال الخسارة وبنسبة قلة ذلك الاحتمال .

ولو فرضنا اختيار الجماعة للنظام الشيوعى فسيصل هذا الاتجاه إلى غايته المنطقية. فالدولة إما أن تجمع رأس مال صناعى ، وإما أن تستولى على الموجود من رؤوس الأموال مع إعطاء أصحابها أرباحا ثابتة (وعند الضرورة قد تخفض هذه الأرباح بانشاء ضريبة على الأرباح أو على الميراث) ، وسيقع عبء الخسارة المحتملة على الدولة فتخففه بأن توزع الأموال فى نواح مختلفة من نواحى الاستثمار أو تحمله للمستهلكين بسيطرتها على الأسعار .

وسيتحول أصحاب الأموال فى الصناعات إلى مجرد أصحاب معاش كما هو الشأن فيما يتعلق بحملة أسهم الديون القومية أو ديون البلديات فى الوقت الحاضر . ومع أنا لا نزال بعيدين عن النظام الشيوعى ، فان الصناعة فى بريطانيا تخطو إليه فى شىء من السرعة . وما إنشاء هيئة مثل نقابة الكهرباء المركزية (فى عهد حكومة المحافظين) إلا أمارة ظاهرة الدلالة على هذا الاتجاه .

إن تضاؤل شأن المساهم كشريك ذى أثر فعال فى أعمال الاستثمار ، قد رفع من شأن فئة المديرين فأصبح هذا الفريق فى السنين الأخيرة أكثر ظهوراً وأقوى إحساساً بوجوده . وبسبب هذا التغيير اتجه إلى تعديل موقفه بعض التعديل . فالمديرون اليوم أضعف شعوراً بأنهم مجرد خدم لمصالح حملة الأسهم ، وأقوى إحساساً بأنهم خدام الصناعة ذاتها ، عما كانوا عليه منذ جيل مضى . وهذا بلا ريب تطور يدعو إلى التفاؤل لأن من شأنه أن يدعو المديرين إلى النظر فى مشكلات الصناعة نظرة

إنسانية أوسع مدى ، ويقلل من شعورهم بأنهم خصوم للعمال بحكم أنهم ممثلو قوة المال ، ويميل بهم إلى أن ينشئوا لهم مبادئ يسيرون بمقتضاها فى عملهم وفى أداء واجباتهم العامة . ومع أن الحكمة تقضى بعدم الغلو فى تقدير مدى هذا التحول فإنه ما من عاقل يستطيع إنكار وجوده لحد ما . لقد ازداد نفوذ المديرين كثيراً . وازدياد النفوذ يصحبه شىء من الشعور بالمسؤولية أقوى وأدق لانه لا يمكن أن تكون هناك مسؤولية حقيقية من غير نفوذ يقابلها .

العمال فى ظل الرأسمالية

هنا موضع الخطورة الحقيقية بالنسبة لمركز العامل ، إذ ليس له للآن حق أو نفوذ معترف به فى توجيه أعمال الصناعة . نعم قد يؤثر كثيراً فى وسائل إدارة الأعمال عن طريق اتحاد العمال الذى ينتمى إليه . وحيث يشتد ساعد الاتحاد ، قد يكون له فى الواقع نفوذ سلبى عظيم

يمكنه من إيقاف تنفيذ سياسة الإدارة أو عرقلتها . لكن هذه مجرد قوة سلبية لا يعترف بها ولا يدعمها[١] لا القانون ولا ما تعارف الناس عليه من حقوق العمال . ونتيجة هذا أنه ، فيما عدا حالات فردية هنا وهناك ، لم تبذل جهود تذكر لإدخال تعاون العمال القلبي ضمن وسائل ترقية كفايتنا[٢] الاقتصادية . نحن لا نعتبره شريكا فى أعمال الاستثمار ولا نعترف له بحق المساهمة فى توجيه سياستها . وما دام هذا أمره فلا يصح أن ننتظر منه شعوراً قويا بوجوب العمل على جعل صناعته أعظم ما تكون الصناعات فلاحاً وكمالا ، أو أن يستخدم قواه لتحقيق هذا الغرض كما يستخدمها شخص مسؤول يشعر بمسؤوليته . نعم يرجع إليه المديرون كثيراً . ولكن هذا لا يكون إلا حينما يريدون توريطه فى إعطاء شيء كقبول تخفيض أجرة أو الموافقة على إلغاء طريقة فى العمل عزيزة عليه . وطبيعى ، وهذه حاله ، ألا يكون رأيه

(١) sanctioned
(٢) efficiency

فى غالب الأحوال إلا صدى رغبـــة متأصلة فى نفسه أساسها أخذ أقصى ما يستطيع أخذه من الصناعة دون أى شعور بأنه مطالب ببذل غاية جهده لرفع قيمة ما تغله هذه الصناعة .

فما الذى يستطاع عمله للانتفاع بالقوة الهائلة الكامنة فى العمال للوصول بالإنتاج إلى درجة الكمال فيزيد الدخل القومى ويرتفع مستوى المعيشة بين العمال ؟ هذه هى المسألة هنا . وقد تقدمت اقتراحات عدة لحلها . ففى بريطانيا العظمى ظهرت فى نهاية الحرب[1] فكرة مجالس الصناعة المشتركة لويتلى ، وكانت محاولة فاترة للاعتراف للعمال بصوت فى إدارة دفة الأعمال الصناعية من غير إدخال أى تعديل أساسى على النظام الاقتصادى ، ولكن الفكرة أخفقت فى أكثر الأحوال لأنها فى الواقع لم تعط العامل شيئاً من النفوذ الفعال ، إذ ظل الرأى النهائى كما كان لصاحب[2] العمل أو للمدير . ولم

(١) المقصود الحرب العظمى التى بدأت سنة ١٩١٤ .

(٢) Employer

يكن فى وسع « مجالس ويتلى » العمل إلا بالاتفاق المتبادل. فأما إنفاذ مشروع يلقى اعتراضاً من أحد الطرفين فلم يكن فى مقدورها . وفيما يتعلق بالعمل ذاته ، فان لصاحب العمل أو المدير ، دون الأجير ، أن يقرر ماينبغى عمله أو تركه . قد يقال إن هذا لا مفر منه مادام نظام الرأسمالية قائما . وقد يكون هذا القول صحيحاً . ولكن حتى مع هذا فالإخفاق هنا كان بلا ريب قضاء على الآمال الواسعة التى جاشت بصدور بعض من رحبوا بفكرة « ويتلى » وبشروا بها . وفى الولايات المتحدة ظهرت أفكار كثيرة تشبه « الويتليه البريطانية » .

وقامت لدى بعض أصحاب الأعمال ، بمعزل عن الويتلية[1] ، فكرة مجالس العمال وتوسيع دائرة الشورى داخل المعمل . ولكن قامت نفس الصعاب : فقد كان للإدارة حق إصدار الأوامر ولم يكن للعمال هذا الحق . وليس فى وسع مجالس العمال العمل إلا إذا اتفق الطرفان .

---

(١) نسبة إلى « ويتلى »

فاذا لم يتم الاتفاق ، كان لصاحب العمل أو المدير القول الفصل . فما يسمى عادة إدارة مشتركة إنما هو فى الواقع أداة غير صالحة للعمل لأنه لا بد أن يكون القول الفصل لشخص ما .

لا أقصد إلى القول بأن مجالس العمال أو مجالس « ويتلى » نظم سيئة قطعاً . فقد تكون ذات آثار طيبة من وجهتى نظر المدير والعامل جميعاً . لكنها مع قيام الظروف الحالية لم تنشئ للعمال حقوقاً فعليه أو معترفاً بها فى إدارة دفة الأعمال الصناعية بل ظلوا معها طبقة مجردة عن كل حق أو مسؤولية مسلم بها ، بعيدة عن أعمال الإدارة ، تقتصر حقوقها فى النهاية على ما دون بعقود الاستخدام من شروط .

طبعاً يعتبر الكثيرون هذه القيود أمراً لا بد منه باعتبارها شرطاً جوهريا لنجاح الرأسمالية ، وهى نظام لم نجد عنه لليوم بديلا من الناحية العملية . لكن القائلين بهذا الرأى لا يجدون مناصاً من التسليم بأن هذه القيود

تؤثر كثيراً فى سير الرأسمالية ذاتها بما تحدث من احتكاك لا ينقطع . ولا يمكن أن يبلغ الإنتاج غايته مع هذا الاحتكاك . فالصناع ، أو بعضهم ، يسيئهم بلا ريب إبعادهم عن الاشتراك لدرجة مافى تعيين سياسة الأعمال التى يقومون بها وهذا من غير شك يضعف من شعورهم بأن من واجبهم بذل غاية جهودهم فى إتقان العمل ، ويولد فى نفوسهم الاستياء فيحدث الاحتكاك وتنشأ حالة تتنافر وروح التعاون التى لا بد منها لترقية الصناعة وجعلها قادرة على مسايرة تطور احتياجات البشر . يرد الكثيرون شطراً كبيراً من أسباب البطالة فى السنين الأخيرة إلى جمود لا مبرر له فى نظمنا الاقتصادية . ومن المؤكد أن فقدان روح التعاون بين طبقتى المديرين والعمال العاديين عامل قوى على هذا الجمود إذ يكاد يستحيل فى جل الصناعات أن يجتمع أصحاب العمل والعمال معاً للنظر بعين هادئة مجردة عن الأهواء إلى مسائل تطور الاحتياجات وتطور ظروف فن الصناعة .

نستخلص من الظروف التى بيناها أن سير نظام الرأسمالية اليوم يختلف اختلافا عظيما عنه منذ جيل مضى، ويختلف اختلافا أعظم عن تلك النظم التى بنى عليها الاقتصاديون القدماء نظرياتهم التى لا تزال تسيطر على أفكارنا الاقتصادية لحد كبير. فصاحب العمل فى نظر أولئك الاقتصاديين فرد يستثمر بنفسه أمواله هو، فى الغالب، فى أعمال صناعية. ولم يدر بخلدهم تلك المؤسسات الهائلة التى يملكها عدة آلاف من المستثمرين لايدرون شيئاً عن كيفية العمل، والتى يديرها موظفون يؤجرون على عملهم، ليست لديهم فكرة واضحة عن واجباتهم نحو المساهمين والعمال والصناعة ذاتها. والعامل فى نظرهم شخص يسعى بمفرده للحصول على العمل. ولم يفكروا فيه على أنه عضو فى اتحاد عمال قوى، وأنه يملك فوق ذلك حق انتخاب أعضاء البرلمان، تتولى الدولة تربيته على نفقتها، وتجيش بنفسه رغبة تقرير مصيره بنفسه باختيار النظام الاجتماعى الذى يحقق آماله. ولم

ترد بخاطرهم فكرة وجوب اشتراك العامل فى تعيين سياسة العالم الاقتصادية ، بل إن العمال أنفسهم لم يفكروا فى هذا تفكيراً جديا فى تلك الأيام الخالية برغم ما دعا إليه روبرت أوون وقليلون غيره من رسل الإصلاح[1] . أما فى هذه الأيام فقد تمكنت هذه الفكرة منهم . وهذه الحقيقة تغير الأمور تغييراً جوهريا . فرجال يستعينون فى تحقيق مطالبهم بما لهم من حق انتخاب ، وبما نالوا من تربية ، وبما لدى اتحادات العمال من قوة ، لا يمكن أن يقبلوا ما قبله أسلافهم منذ قرن مضى ، ولم يكن لهم حق انتخاب ، وكانوا فقراء معدمين لا يجمعهم شىء من النظام . فالسياسة التى كانت تنجح مع هذا الفريق لا تنجح مع ذاك .

ونحن الآن نعيش فى عالم يزخر بمشروعات للتجديد الاقتصادى ، بسبب ما تقدم وبسبب ازدياد تنظيم قوة العمال من الناحيتين السياسية والصناعية ، ولابد من أن

---

(١) prophets

ينظر حتى أعداء هذه المشروعات إليها نظرة جد لأن هيئات قوية تعضدها ، فى الدنيا القديمة على الأقل ، وتستطيع إذا ما أرادت ، زعزعة الأساس الذى يقوم عليه نظام الرأسمالية ، سواء أكان هذا الأساس قائما على القانون أم على الواقع والعرف . أما أمريكا ، الدنيا الجديدة ، فهى لحد كبير بمأمن من هذا التطور سواء أكان كما يراه البعض خطراً مؤذنا بالشر ، أم كان كما يراه البعض الآخر أملا مبشراً بالخير . فأمريكا لا تزال للآن فى شغل عن مراجعة نفسها ، والنظر إلى أمورها نظرة الناقد إذ لا تزال جادة فى استكشاف موارد جديدة واستنباط الطرق لاستثمارها . حقا أن فى أمريكا اشتراكية . ولكن لم ينتشر بها بعد ذلك السخط وذلك الاضطراب اللذان لابد منهما لتحويل الاشتراكية من مجرد فكرة نظرية إلى أداة فعالة تتحدى النظم القائمة . ولابد من أن توجد هذه الحال فى أمريكا بل لابد من أن توجد بها

قريباً إذا ما وقف تقدم الرخاء المادى بها[1] . أما فى الدنيا القديمة فقد وقعت الواقعة . ولا مندوحة عن مواجهة المسائل التى نجمت عنها فى المستقبل القريب .

وأهم هذه المسائل وأكبرها هى : هل يبقى نظام الرأسمالية الحالى فى غرب أوروبا أو لا يبقى ؟ يقول الاشتراكيون على اختلاف نزعاتهم وآرائهم بوجوب سقوط هذا النظام ، وقد نجحوا كثيراً فى التسلط على أفكار أهم جماعات العمال المنظمة . قد لا تكون اتحادات العمال اشتراكية بكل ماتنطوى عليه الكلمة من معان . ولكن هذه الاتحادات تتبع مبادئ الزعماء الاشتراكية بلا ريب . ففى كل دولة من دول أوربا المتقدمة يقوم حزب من العمال للدفاع عن نظام جديد للصناعة تعضده فى هذا معظم اتحادات العمال ، وكل هذه الأحزاب تعتنق

(١) وقد وقع هذا بالفعل ، فنحن نترجم هذه المقالة فى منتصف سنة ١٩٣٣ والأزمة فى أمريكا على أشدها لشدة هبوط أثمان الحاصلات ووقوف دولاب الأعمال وكثرة عدد العاطلين ، وهذا الذى توقعه الكاتب كان يتوقعه الكثيرون . ولكن السرعة هى التى كانت مفاجأة حقا .
(المعرب)

طبعاً مبدأ التدرج ، ولا تفكر فى هدم الرأسمالية فجأة وبضربة واحدة لتحل محلها نظاما اشتراكيا محضاً ، كما يحاول الشيوعيون ، ولكنهم جميعاً يعتبرون أنفسهم رسلا يعملون على تحويل النظام الاقتصادى من الرأسمالية إلى الاشتراكية بالتدريج وفى سرعة معقولة .

لقد حاولت أن أصور فيما سبق أظهر مميزات المجتمع القائم على الرأسمالية ، ولابد لى بعد ذلك أن أحاول تصوير مجمل الفكرة التى يدعو الاشتراكيون إلى إحلالها محلها .

بديل الاشتراكيين [١]

الاشتراكية ، كمذهب أو فكرة للتنظيم الاقتصادى ، تقول بوجوب قيام الهيئة الاجتماعية بإدارة الشؤون الصناعية عِوضاً عن الممولين أو مَن يولونهم هذه الإدارة . وهى تدعو إلى جعل الصناعات والمرافق [٢]

---

(١) Alterative : بديل

(٢) مرافق تعريب كلمة services فى هذا المقام

الحيوية ملكا عامًا توصلاً إلى إدارتها إدارة مشتركة لصالح الجماعة . وطبيعى أن تتولى الهيئة الاجتماعية الإدارة عن يد وكلاء كما يفعل أفراد الممولين ، بل هى أولى من الأفراد بالحاجة إلى أن يقوم عنها وكلاء فى إدارة الأعمال .

فجميع الناس فى جماعة ما لن يكونوا أقدر على هذه الإدارة من هيئة جميع المساهمين فى صناعة من الصناعات ، ولن يكونوا كذلك أقل مقدرة ، لأن الأمر فى الحالين غير ممكن بلا ريب . ولن يستطيع البرلمان القيام بالإدارة والإشراف على الأعمال اليومية الصناعية ومراقبة سيرها وإدارة دقتها كل يوم ؛ وذلك لعدم التخصص من جهة ، ولأن لديه ، من جهة أخرى ، مشاغل عدة غير هـذا . وإذن فمن الضرورى فى ظل الاشتراكية ، كما هو الشأن فى ظل الرأسمالية ، أن توكل إدارة المشروعات الصناعية إلى خبراء يختارون من ذوى الكفاية والتخصص فى الأعمال المختلفة ويؤجرون على ذلك .

وفوق هـذا ، فمن الضرورى أن يراقب المديرين

الإخصائيين الذين يباشرون أعمال الاستثمار أشخاص آخرون يشبهون مديرى المؤسسات الرأسمالية، يضعون السياسة العامة ويرسمون الخطط بمعاونة الإخصائيين. فالفرق فى الحالتين أنه بينما يعمل مجلس الإدارة نيابة عن المساهمين فى إصدار الأوامر للمديرين المباشرين، فإن هذا المجلس، فى ظل النظام الاشتراكى أو القومى، ينوب فى تصرفه عن الجمهور كافة. أما طريقة اختيار مديرى الأعمال والمصانع الاشتراكية، والسلطة التى تمنح لهم فإنها تثير أخطر المسائل فيما بين الاشتراكيين.

ومن المسلم به عدم إمكان تزويد مجلس يُعيّن لإدارة المرافق الاشتراكية بسلطة مطلقة. فإذا نظرنا، على سبيل المقارنة، إلى مجلس إدارة شركة على النظام الرأسمالى، نجد أن لا سلطان للمساهمين فى هذه الشركة. وهذا يؤدى عملاً إلى إطلاق أيدى المديرين فى تعيين السياسة العامة للشركات، ومنها تحديد نسبة ما يوزع من الأرباح وما يحجز منها للاحتياطى، وصرف جميع ما فى متناول

أيديهم من موارد الشركة . ومع هذا فسلطتهم غير مطلقة ، إذ لا يستطيعون زيادة رأس المال ، فيما عدا زيادته بطريق خصم جزء من الأرباح فى صورة أموال احتياطية ، إلا بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب بهذه الزيادة . ولو ترك لمجلس إدارة الصناعات أو المرافق الاشتراكية هذا القدر من السلطة لما وسعه زيادة رأس المال إلا بالالتجاء إلى سلطة أخرى ، وما هذه السلطة بالطبع إلا الدولة ذاتها فى هذه الحالة .

لكن مراقبى المرافق الاشتراكية لن يعطوا من السلطة قدر ما يحصل عليه عملاً مديرو المؤسسات الخاصة . فلن يرخص لأولئك بالالتجاء إلى الجمهور ليكتتب فى زيادة رأس المال أو بتحويل جزء من الربح إلى المال الاحتياطى كما يشاؤون ، أو صرف مبالغ جسيمة مما هو فى متناولهم من الأموال دون ترخيص سلطة أعلى .

ذلك بأنه من تعاليم الاشتراكية وجوب سير الصناعة وفقاً لخطط مقررة حتى يحفظ التناسب بين

الإنتاج والطلب ، وحتى يمكن اجتناب الضياع[1] وعدم التناسب المشاهدين فى النظام الرأسمالى . ولا نظن أن من تتبع تاريخ بورصات الأسهم وراقب حركة سير الأموال فى السنين الأخيرة يشك فى أن هناك فى الواقع كثيراً من الضياع . فكثير من المال المكتتب به فى المشروعات الجديدة قد خسره أصحابه . ويظهر أثر هذه الخسارة جليًا فى هبوط قيمة الأسهم المكتتب بها . ومن الأسباب التى يتذرع بها الاشتراكيون فى حملاتهم على النظام الحاضر ، أن فوضى زيادة رءوس الأموال تؤدى إلى ضياع كان من الممكن اجتنابه ، وإلى الإكثار من الصناعات إكثاراً يذهب بالتناسب بين العرض والطلب . فمن الجلى إذن أن ترتكز سياسة الاشتراكية على نظام أساسه مراقبة توزيع المال على الصناعات والأعمال المختلفة . وهذا يتضمن وجود سلطة ما ترجع إليها مجالس إدارة الصناعات المختلفة كلما مست الحاجة

---

(١) ضياع مقابل waste

إلى زيادة الأموال لتوسيع نطاق هذه الصناعات .

ومن هذا نرى أن مذهب الاشتراكية يثير طائفة من المسائل المتعلقة بالتنظيم الصناعى وهذه المسائل هى :

(١) شكل الإدارة الفعلية وطرق تعيين المديرين .

(٢) شكل مجلس الإدارة ، أو الهيئة المسيطرة ، لكل صناعة أو عمل وطرق تعيينها .

(٣) شكل هيئة تنسيق[١] السياسة العليا ، ويدخل فى اختصاصها مسائل زيادة الأموال التى تستخدم فى الصناعات والمرافق المختلفة وتحديد مدى اتساع نطاقها ونحو ذلك .

وليست هذه كل المسائل الحيوية ، فمن الممكن ، فى هذه المرحلة ، إضافة مسألتين على الأقل لهما أهمية عظيمة وهما :

(٤) العلاقة بين العمال المستخدمين فى مختلف الصناعات وبين مديرى الصناعات ومجالس إدارتها

---

(١) co-ordinating control

(٥) مسألة تحديد أسعار السلع الناتجة وأجور العمال الذين ينتجونها .

وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن طرق تعيين مديرى المصانع الاشتراكية تختلف كثيراً عن الطرق المتبعة بالفعل فى تعيين مديرى الأعمال الكبيرة فى النظام الرأسمالى .

طبعاً لن يقوم بادارة أعمال الاستثمار فى الصناعات القائمة على النظام الاشتراكى أشخاص لمجرد أنهم أبناء آبائهم . على أن هذا النظام الخاص ألا وهو نظام المحاباة[١] كاد ينقرض فى كثير من أعمال الاستثمار الكبيرة . فمؤسسات الاستثمار الحديثة الكبيرة تسعى إلى الحصول على أقدر المديرين ما وسعها السعى ، وستتبع الهيئات[٢] الاشتراكية نفس الطريقة التى تتبعها مصلحة الترام البلدية أو إدارة البريد مثلا . ويأمل الناس حقا فى أن تتسع دائرة الاختيار بتسهيل سبل الوصول إلى

(١) محاباة : nepotism

(٢) هنا ترجمة services بكلمة هيئات

التربية العالية للجميع بلا نظر إلى موارد الآباء ، وهى التربية التى ينشدها الاشتراكيون جميعاً .

وفيما عدا هذا فلن يحدث تغيير يذكر سوى زيادة العناية بحسن السياسة فى معاملة العمال بأن يستمالوا حتى يضمن تعاونهم عوضاً عن سوقهم إلى العمل سوقا ، مدفوعين بعامل الخوف . فلا شىء يدعو إلى الاعتقاد بأن قيام أى صناعة على الأسس الاشتراكية يقتضى تغييراً كبيراً فيمن يتولون إدارتها الفعلية .

أما المسائل الأخرى فهى أصعب كثيراً ، وتختلف وجهات نظر فرق الاشتراكيين فيها بعض الاختلاف . ولا يستلزم هذا وجود التناقض بينهم إذ ليس هناك من سبب يحتم اتباع جميع الصناعات الاشتراكية نظاما واحداً . ففى الاشتراكية كما فى الرأسمالية مجال يتسع لتعدد النظم والتكوين[1] ، ولا يوجد إنسان عاقل ، سواء أكان اشتراكيا أم غير اشتراكى ، يقول بوجوب

---

(٢) تكون هنا تقابل structure.

تنظيم الصناعات والمرافق على نسق واحد لا يتغير .

ويمكن القول إجمالا بأن هناك رأيين مختلفين حول شكل هيئة الإدارة التى تلائم المشروعات الاشتراكية ؛ فيقول أصحاب أحد الرأيين بوجوب إسناد الإدارة لهيئة منتخبة . ويقول أصحاب الرأى الآخر بوجوب تعيين أعضاء هيئة الإدارة تعييناً لا ينظر فيه لشىء سوى صفاتهم الشخصية وكفايتهم . ففى بريطانيا العظمى لدى النظر فى فكرة جعل إدارة مناجم الفحم [1] إدارة قومية وهى الفكرة التى قامت بعد انتهاء الحرب بقليل ، اقتُرح أن توكل إدارة الصناعة إلى هيئة نيابية ينتخب اتحاد المعدنين نصفها ، ويمثل الجزء الآخر المصالح والهيئات الأخرى ذات الشأن . ولكن من الجهة الأخرى يظهر أن الفكرة التى تقدم بها حزب العمال واتحاد المعدنين إلى لجنة صموائيل سنة ١٩٢٥ كانت قائمة على أساس اختيار هيئة الإدارة العليا من أفراد ليست لهم صفة النيابة .

---

(١) جعلها أهلية nationalisation .

وهذه الفكرة هى التى اتبعت فعلا فى اللجنة الإدارية الجديدة ، والمقدر أنها تتبع كذلك فيما يتعلق باتحاد النقل العام للمدن الكبرى المقترح إنشاؤه . وليس من المستحيل إدماج الفكرتين معاً فتكون الإدارة فى هيئة واحدة ، لكنهما تختلفان كثيراً . ومن المشكوك فيه أن تكون هناك رقابة فعالة إذا ما امتزجتا بنسب متساوية من كل الوجوه ، ويعتقد معظم الاشتراكيين أن الشكل[1] غير النيابى فى المستقبل القريب على أى حال ، يفضل الشكل الآخر . لكن يرى بعضهم أن الشكل غير النيابى قد يتحول مع الزمن إلى الشكل النيابى . ولما كانت هذه المسألة[2] ظاهرة الارتباط بعلاقة العمال بهيئات مراقبة الصناعات التى يعملون فيها ، فلن أزيد الآن على ما قلته شيئاً إذ لابد أن أعود إليها لدى الكلام على هذه العلاقة .

وقد تمثل الهيئة النيابية طبعاً مصالح أو هيئات

---

(١) شكل هنا ترجمة type

(٢) مسألة هنا تقابل issue

أخرى غير العمال المستخدمين . فمثلا قد تشكل على أن يمثل فيها مستهلكو السلع على اختلاف طبقاتهم[١] ، لكنه بالرغم من نجاح حركة تعاون المستهلكين ، فإن بعض الاشتراكيين يرون كل محاولة لتطبيق نظمها على كل صناعة أو مرفق على حدة لن تجدى بل تؤدى إلى رقابة فجة[٢] . ففى هيئات تعاون المستهلكين يجتمع منهم عدد وافر لاختيار لجنة تراقب مخزناً محليا عامًا ، أو قد تتحد هذه المخازن لمراقبة إدارة شركة تعاون قومية للبيع بالجملة . ولكن الأمر يختلف عن هذا كل الاختلاف إذا ما حاولنا إنشاء مجلس لمستهلكى الفحم يدير شؤون تجارة الفحم وحدها ، وإنشاء مجالس أخرى مماثلة له لتدير عمل كل صناعة تحول إلى النظام الاشتراكى .

وإنا نستطيع أن نجد من الحجج ما يبرر استحسان إقامة مجلس عام لكل صناعة على نمط مجالس جمعيات التعاون الاستهلاكية — يجتمع بين حين وآخر لمحاسبة

(١) طبقات هنا ترجمة كلمة types

(٢) فجة ترجمة inexpert

مجلس الإدارة الفعلى . ولكن مثل تلك المجالس لن يكون عملها أكثر من عمل استشارى ، ويكون المتوقع لها أن تقل قيمة ما تقوم به من المحاسبة والنقد إذا زاد تدخلها فعلاً فى إدارة أمور الصناعة .

والمسألة الثالثة هى مسألة وضع سياسة أوسع نطاقاً من سياسة الصناعات أو الأعمال الفردية ، ومراقبة تنفيذها . ففى النظام الاشتراكى يفترض قيام هيئات قائمة بذاتها بإدارة أعمال استخراج الفحم وتوزيع الكهرباء والنقل بالسكك الحديدية وبالطرق وما شاكل ذلك . غير أنه من الضرورى بداهة تنسيق الرقابة على جميع أعمال النقل وتوليد القوى . ولذلك فإن الفكرة التى تقدم بها حزب العمال البريطانى إلى لجنة صموائيل سنة ١٩٢٥ قامت على اقتراح إنشاء قوة مركزية ولجنة للنقل تشرف بوجه عام على سياسة الطائفة[١] بأسرها . هذا عدا هيئة إدارة قائمة بذاتها لكل عمل[٢] من

(١) طائفة هنا ترجمة لفظ group .
(٢) عمل هنا تقابل كلمة service .

الأعمال . وأعضاء الهيئة ليست لهم صفة النيابة وإنما يختارون لمؤهلاتهم وكفاياتهم الذاتية ، ويزودهم البرلمان بسلطة واسعة فى المراقبة والتفتيش . لكن من الواضح أن البرلمان لا يمكن أن يخلع كل ما لديه من سلطة حتى على هذه الهيئات . بيد أنه مع تخلصه من مشاغل المراقبة اليومية يحتفظ بسلطة البت فى المسائل العامة . فاللجنة تستمد سلطتها مما يصدر البرلمان من قوانين عرضة للتعديل . وفوق ذلك فالمفروض أن البرلمان يحتفظ لنفسه بالقول الفصل فى المسائل المالية ، وبحق رفض الاعتمادات والأوامر التى تصدرها اللجنة . ويحتاج تنفيذ هذه المراقبة البرلمانية بدقة إلى القيام بعدة تجارب . لكن هناك بالفعل نقابات ولجان تباشر سلطات واسعة استمدتها من البرلمان تكفى للحكم على كيفية تنفيذ الفكرة . فعندنا[1] مصلحة[2] ميناء لندن ، ومجلس[3]

---

(١) يعنى فى بريطانيا . (المعرب)

(٢) Authority

(٣) Board

الكهرباء المركزى ، واتحاد[١] الإذاعة[٢] البريطانى ، وكثير غيرها من اللجان غير الصناعية ، ولديها سلطات إدارية واسعة . وفى القارة الأمريكية تقوم السلطات العامة بمراقبة أعمال توريد القوى بأنتاريو .

وهنا ننتقل إلى مسألة أخرى وهى طرق التعيين . ويظهر أنه إذا لم يطبق النظام النيابى فلا بد من أن تقوم الحكومة بتعيين أعضاء المجالس واللجان ، وهو النظام المتبع فى الوقت الحاضر كلما شكلت مجالس أو لجان من هذا النوع وهى طريقة لم نجد عنها للآن بديلاً محموداً .

يتضح من هذا أن الآراء الاشتراكية الحديثة فى التنظيم الاقتصادى لا تقول بتولى مصالح الحكومة مباشرة إدارة الصناعات الاشتراكية كما هو الشأن فى مصالح البريد وفى المصالح المدنية العادية ؛ ولكنها ، بالعكس ، تسلم بضرورة قيام مجالس أو لجان مستقل بعضها عن بعض كثيراً لا تختلف عن هيئات إدارة

---

(١) Corporation (٢) Broadcasting

المؤسسات الرأسمالية إلا فى أن مسؤوليتها غير موزعة على حملة الأسهم من الأفراد بل محصورة أمام البرلمان وأمام الجمهور بوجه عام ، وإلا فى أن ميادين نشاطها تنسق تنسيقاً واسع النطاق يضمن الانسجام اللازم لتحقيق فكرة اقتصادية عامة .

رقابة العمال

ما هو مركز العمال العاديين ، المستخدمين فى شتى الأعمال ، فى هذا الصرح [١] الخيالى ؟ وكيف يختلف مركزهم فى ظل الاشتراكية عنه فى النظام الصناعى الخاص فى وقتنا الحاضر؟ يبدو أنهم سيكونون أقل تعرضاً للبطالة والتنقل من مستأجر [٢] لمستأجر ، أو من عمل لعمل . لكن هذا التأمين ضد البطالة غير مطلق . إذ من الجلى عدم إمكان جعل كمية العمل ثابتة لا تتغير تبعاً للتغييرات الفنية وتذبذب الطلب . فلابد من ترك الحرية

---

(١) صرح : Structure .

(٢) مستأجر : Employer . ويترجم عادة « صاحب العمل »

للمصانع الاشتراكية تنقبض وتنبسط فيقل أو يكثر طلبها للعمال تبعاً لمقتضيات الطلب على مختلف السلع . ولن يتسنى للدولة أن تضمن دوام العمل للعمال كما أنها لا تضمن اليوم بقاء مستخدميها المدنيين فى أعمالهم لحد كبير .

لكن هل يرخص للعمال فى المصانع الاشتراكية بالاشتراك بنصيب ما فى مراقبتها ؟ كان الاشتراكيون التعاونيون[1] ينادون بهذا الاشتراك فى إصرار ، وقد أثروا بدعايتهم كثيراً فى اتحاد العمال وفى تيار الأفكار الاشتراكية أثناء الحرب وبعدها ، وكان هذا الفريق من الاشتراكيين ، وكنت أنا أحد أفراده ، ينادى بما أسماه « الحكومة الذاتية فى الصناعة » . وهذا المطلب وإن عبروا عنه بعبارة واحدة يشمل فى الواقع طلبين متميزين مرتبطا أحدهما بالآخر ، فهم يدعون إلى تنظيم الصناعة كافة ، وكل نوع منها على حدة ، على أساس

(١) The Guild Socialism ، والمعنى لكلمة guiled هو نقابة تعاون .

تقسيم العمل ، معارضين بذلك مذهبا هو اليوم من المذاهب المخذولة الميتة وأعنى به الشيوعية . فهذا المذهب الأخير يقول بإدارة المصانع الاشتراكية كما تدار المصالح المدنيـة العـادية فى الوقت الحاضر . والمطلب الأول للاشتراكيين التعاونيين ظهر فى دعاية اشتراكي ما بعد الحرب فى صورة المطالبة فى إلحاح بضرووة تعيين لجنة أو مجلس لإدارة كل عمل يقوم على الأسس الاشتراكية . ولم يكتف الاشتراكيون التعاونيون بأن يكون لكل نوع من الصناعات حكومة ، ولكنهم قالوا بوجوب قيام الحكومة نيابة عن العمال العاديين مباشرة وعلى أساس تقسيم[1] العمل ؛ وهم يريدون أن تقوم زعامة صناعة ما من بين العمال المشتغلين بها لا أن تفرض هذه الزعامة على كل صناعة من الخارج .

فهل لايزال هذا المطلب قائمـا إلى الآن ؟ وإلى أى حد ؟ لقد تلاشت حركة الاشتراكيين التعاونيين

---

(١) Functional Authority

باعتبارها مذهبا قائما بذاته ، بعد أن حملت زعماء الاشتراكية على تعديل سياستهم بقبول مبدإ تنظيم الصناعة على أساس تقسيم العمل . أما اتحادات العمال التى بهرتها دعاية الاشتراكيين التعاونيين بعد الحرب مباشرة ، فقد شغلت فى عصر الكساد الذى طال أمده بالدفاع عن العمال فيما يختص بالأجور وشروط العمل ، حتى لم يبق لديها شىء يذكر من الجهد تبذله فى سبيل تقرير نصيب العمال من المراقبة . ولما كانت قوة اتحادات العمال تتوقف على رواج الصناعة وتتأثر بحالاتها فانه منذ هبوط سنة ١٩٢١ الفجائى صارت الأحوال غير ملائمة لانتشار مذهب الاشتراكيين التعاونيين أو للسير خطوات عملية تذكر فى سبيل تحقيق رقابة العمال .

ومع ذلك فقد خلّفت مذاهب الاشتراكيين التعاونيين بعدها أثراً عميقاً . فأحد المطلبين الأساسيين قد تغلب على أهم المذاهب الاشتراكية القائمة . أما الآخر فلا يزال موضعاً للمناقشة . والأمل الوحيد فى أن يثير

اهتمامًا عمليًا يتوقف على حدوث أحد أمرين : الأول انتعاش التجارة ومن ثم استرداد اتحادات العمال قوتها . والثانى قيام الحكومة ببعض الصناعات ومواجهتها مشكلة تزويدها بنوع من الإدارة ترتاح إليه . فإذا حدث أحد هذين الأمرين أو كلاهما فمن المؤكد أن يتجدد طلب إشراك العمال بنصيب فى مراقبة الأعمال .

وعلى ذلك فمن المحتمل أن يتخذ الطلب وضعاً آخر مغايراً للشكل الذى وضعه فيه الاشتراكيون التعاونيون من نحو عشر سنين . فقد كانوا يقولون باستيلاء الدولة على موارد الصناعة ثم تنازلها هى عن إدارتها إلى نقابة[١] تضم جميع العمال المشتغلين بها . وهكذا تصير كافة إدارة الصناعة فى أيدى أشخاص يختارهم أولئك الذين يشتغلون تحت إدارتهم . وبذا تسرى الروح الديموقراطية فى الشؤون[٢] الصناعية كما هو المقدر فى أعمال الدولة من الناحية السياسية . ولكنا لا نظن أحداً يتوقع الآن أن

---

(١) Guild (٢) Enterprise

تسير الأمور على هـذا النحو . فالمسألة عملاً هى إيجاد وسـيلة[١] لتحقيق التعاون الفعال[٢] من جانب العمال على أن يتولى الإدارة مجلس أو لجنة على النحو الذى اقترحناه من قبل فى هـذه الرسالة ، بوساطة توسيع[٣] نطاق لجان المصانع ومجالس العمل وهيئات نيابية أخرى أبعد مدى . ويغلب أن يكون لهذه الهيئات النيابية وظيفة محدودة أول الأمر . ولـكن ببذل شىء من المجهود يمكن أن تزوَّد تدريجاً بشىء من السـلطة الفعلية فى تفاصيل الإدارة كالمحافظة على النظام والتعيين والترقية والطرد وما شاكل ذلك من المسـائل ذات العلاقة الوثيقة بحياة العامل اليومية . وقد بدأ الألمـان فعلاً بمنح هيئات العمال النيابية سلطة شرعية داخل المعامل وذلك بإصدار قانون مجالس العمل . وقامت عدة تجارب ببريطانيا العظمى وبالولايات المتحدة لترقية شـؤون المصانع خارج العمل من غير أن يكون لهيئات إدارتهـا

(١) Outlet (٢) Constructive
(٣) Development

سلطة شرعية . وسيكون فى تنظيم الصناعة على الأسس الاشتراكية تربة خصبة تنمو فيها أمثال هذه التجارب وتزدهر ويكون للطموح فيها مجال أوسع .

والمسألة الخامسة والأخيرة من المسائل الكبرى الناتجة عن المراقبة الاشتراكية ، والتى عرفناها فيما تقدم من هذه الرسالة ، هى مسألة الأجور والأسعار . فمن الواضح أنه عند ما تستقل الصناعة الاشتراكية بإدارة شؤونها لا يمكن أن تكون سلطتها مطلقة من كل قيد فيما يتعلق بأسعار السلع ، وبأجور ومرتبات عمالها ومستخدميها .

وحيث يكون للدولة نوع من الرقابة على الأعمال توجد أداة لتحديد الأسعار أو لمراقبتها . فلمحكمة أجور السكك الحديدية البريطانية حق تحديد النهاية العظمى للأجور . وهناك حقوق مشابهة فيما يختص بالغاز والكهرباء . وفيما يتعلق بالسكك الحديدية تخضع أجور العمال لشىء من المراقبة الشرعية بموجب قانون السكك

الحديدية الصادر فى سنة ١٩٢١ . لأنه وإن لم تكن لدى مجلس أجور السكك الحديدية الأهلية سلطة بمعنى الكلمة لتنفيذ قراراته ، فإن هذه القرارات محترمة نافذة عملاً .

ويلوح أن لنا أن نقول ، ونحن مطمئنون ، إن انتشار المبادئ الاشتراكية فى الأعمال الصناعية الكبرى يستلزم وجود أداة لمراقبة الأسعار كما يستلزم وجود هيئة أو هيئات تكون بمثابة محكمة استئناف يُرجع إليها فى الفصل فى مسألة الأجور .

اضطررنا إلى الكلام فى السياسة الحديثة لتحويل[١] الصناعة إلى أساس اشتراكى أو تأهيل[٢] الصناعة فى شىء من التفصيل لأنها تعدل المعتقدات القديمة كثيراً ، ولأن فهم الناس إياها لا يزال ناقصا . وإذا ما أصبحت فكرة ما مسألة سياسة عملية ، فإن من الواجب اطراح الحلول السهلة التى أملتها الدعاية والاستعاضة عنها باقتراحات ممحصة ، بالنظر إلى المسألة من نواحيها المتشعبة

---

(١) Socialisation (٢) Nationalisation

نظرة جد وإمعان . لقد كانوا من قبل يشددون فى تولى الدولة الأعمال الصناعية دون إشارة تذكر إلى الطرق التى تتبع فعلا فى الإدارة أو المراقبة الاشتراكية . ولكن الآن وقد أصبحت مسألة الصناعة مسألة عملية باقتراح تطبيق هذا النظام على صناعة معينة كصناعة استخراج الفحم ، لابد من تحديد نوع هذه الإدارة تحديداً دقيقا .

الراشنالية (١) Rationalisation

استعرضنا نظام الصناعة القائم وبديل الاشتراكيين عنه ، وقارنا أحدهما بالآخر إجمالا . ولكن هناك بالضرورة أشخاصاً لا يرضيهم كلا النظامين ونخص منهم بالذكر الكثيرين الذين يرون إمكان إصلاح عيوب الرأسمالية دون التجاء إلى النظم الاشتراكية . ورأينا أن

(١) معنى الكلمة الرجوع إلى العقل ، وهى كما يقول المؤلف نفسه لم تستعمل فى مثل هذا المقام إلا من سنين قليلة ، وهى كما يقول : لا تعنى شيئا واحداً بل يقصد بها جميع المحاولات والأفكار السابقة فى سياسة واحدة ، لذا وضعنا فيما يلى اللفظ كما هو حتى يتفق على مقابل له .

حملة الاشتراكية على الرأسمالية تتجمع حول النقطتين الآتيتين : الأولى الضياع وعدم الكفاية الملازمين لها بسبب عدم وجود فكرة واحدة متماسكة للإنتاج الاجتماعى . والثانية حالة العمال المضنية غير المرضية . فهل يمكن إصلاح هذه المساوئ المسببة لتلك الحملات باصلاح النظام الرأسمالى القائم دون القضاء[1] عليه ؟

الرد الشائع على هذا التساؤل هو « الراشنالية » فهناك اتجاه قوى نحو إعادة تنظيم الصناعة والأعمال مع استمرار الملكية الشخصية والمراقبة الشخصية قائمتين . وعبارة « راشنالية[2] » لم تستعمل إلا فى السنين الأخيرة فى ألمانيا أولا ثم فى غيرها ، وهى لاتدل على شىء واحد بل على توحيد جميع الآراء والمحاولات السابقة العديدة وتركيزها فى سياسة واحدة . وهذا يجعل تعريف الكلمة

---

(١) يجب أن يلاحظ أنى لا أناقش المسألة الاشتراكية من جميع نواحيها ولكنى إنما أقصر مناقشتى على تناول الجزء الخاص بالتنظيم الصناعى فالغاية الاشتراكية الأساسية موجهة طبعاً إلى نظام توزيع الثروة الحالى . وهذا ، فيما عدا حالات عرضية ، خارج عن دائرة هذا البحث (المؤلف)

(٢) راجع الهامش فى الصفحة السابقة .

عسيراً للغاية . وهى تحوى على الأقل هذه العناصر :

(١) تطبيق أحدث طرق الإنتاج الفنية على الصناعة كافة وتوسيع نطاق استخدام الآلات والإسراع فى التخلص من العدد والآلات القديمة والتوسع فى تنشيط وتشجيع البحث الفنى .

(٢) توحيد نوع السلع بجعلها طبق نماذج محددة وتبسيط[١] الإنتاج ووسائله حتى ترخص السلع نتيجة حذف كل تنويع فى البضائع لا تدعو إليه الضرورة ، وإفساح المجال لإنتاج الأصناف الباقية بكميات عظيمة بانتهاج سبيل الإنتاج بالجملة .

(٣) التوسع فى استخدام الأساليب العلمية فى مسائل العمل بتبسيط طرقه وبالتدقيق فى درس أحوال العمل بوسائل يطلق عليها عادة اسم « الأخذ[٢] العلمى » وبطرق جديدة صاحبت تقدم دراسة روح[٣] الصناعة .

---

(١) Standardisation

(٢) Scientific management

(٣) Industrial psychology

(٤) تكبير وحدات رأس المال وإنشاء هيئات تنظيم واسعة الاختصاص[١] تشرف على طوائف بأسرها من الصناعات لتنظيم الأسعار والإنتاج ، وتركيزه فى أكثر المعامل استعداداً وأعظمها ملاءمة له ، وإبطال الأعمال الزائدة عن الحاجة للتخلص من منافستها .

(٥) اتباع وسائل أصلح من الوسائل الحالية فى شراء المواد والحاجيات بالجملة وفى تسويق[٢] الحاصلات بتولى هيئات مركزية عملية البيع ، أو بغيرها من الطرق المماثلة .

(٦) إبرام اتفاقات دولية لتحديد الأسواق ومناطق النفوذ على نظم متشابهة فى البلاد المختلفة .

طبعاً لا ينتظرون أن تجتمع هذه العناصر المختلفة كلها فى فكرة واحدة « للراشنالية » ، بل إن الحركة تسير فى طرق مختلفة بالبلاد المختلفة . ففى ألمانيا تعضدها الحكومة كل التعضيد بل تشترك فيها اشتراكا فعليا .

---

(١) Inculsive (٢) Marketing

لكن الأمر يختلف عن هذا فى الولايات المتحدة لقيام تشريع مانع[1] للاندماج انصرف بسببه معظم الاهتمام، رسميًا على الأقل، إلى توحيد المنتجات والتبسيط والتوسع فى اتباع سبل الاقتصاد فى العمل، دون تنظيم الإنتاج والأثمان. وفى بريطانيا العظمى، حيث لم تعمل الدولة من قبل لا على تعضيد حركة اندماج رؤوس الأموال، ولا على عرقلتها، نمت الحركة وهى تكاد تكون بمعزل عن تنظيم السلطات العامة لها أو رقابتها عليها، كما يفعل الريخ الألمانى.

ومن الجلى أن للراشنالية أخطارها من ناحيتين على الأقل: فهى تضع فى أيدى اتحادات الممولين الكبيرة سلطة واسعة على تحديد الإنتاج والتحكم فى الأسعار، يمكن استخدامها بلا ريب ضد الصالح العام.

وفى السنين الأخيرة تغيرت النسبة بين أثمان المصنوعات والمواد الأولية تغيراً كبيراً ضارًا بمصالح

---

(١) Anti trust

منتجى هذه المواد . وليس من الخيال القول بأن أحد أسباب هذا التغيير قيام اتحادات قوية بين أصحاب المصانع .

أما التوسع فى اتباع الوسائل العلمية فى العمل فقد يؤدى إلى سرعة الاستغناء عن العمال وجعلهم أكثر ضجراً وأشد تبرما بالعمل على مر الأيام . لا يجزم أحد بأن هذا سيقع حتما . ولكن وقوعه كثير الاحتمال بلا ريب إذا نظروا إلى المسألة من ناحية تخفيض النفقات بلا مبالاة بالاعتبارات الإنسانية .

وإذا نظرنا إلى المسألة من ناحية أخرى ، نجد أن من صالح الهيئة الاجتماعية زيادة الكفاية الصناعية إلى أبعد مدى مستطاع لتقل الحاجة إلى زيادة ساعات العمل ولتتاح وسائل رفع مستوى العيش . فكثير من الضياع يلازم الأعمال الصناعية . ويقدرون أن الصناعات التى تختار العمل بالراشنالية تتجنب الكثير من هذا الضياع وتخفض نفقات الإنتاج

وموضع الإشكال[1] أن الصناعات التى تختار هذا

(١) Trouble

النظام فى الوقت الحاضر قد تضطر إلى تحديد الإنتاج بدل التوسع فيه ، وبذا تعمل على زيادة البطالة أو على الأقل يرجح كثيراً أن لا تساعد على معالجتها علاجاً شافياً . وفوق هـذا فان الصناعات القومية تتنافس فى الأسواق العالمية ، وهذه المنافسة كثيراً ما تحول دون إنقاص ساعات العمل أو زيادة الأجور . وهكذا يزيدون فى شدة وطأة العمل على العمال عوضاً عن تخفيفه عنهم .

ومع ذلك فليس من الإنصاف الاستناد إلى أحد هذين العيبين للحكم على « الراشنالية » ذاتها ، فإنما هما نتيجة سوء استخدامها . وأول العيبين يدلنا على ضرورة إيجاد تدبير[1] جديد للرقابة الاجتماعية . فإذا ما نظمت الرأسمالية فى المستقبل على أساس تكوين اتحادات تقرب من الاحتكار ، فتحدد الأسعار ومقدار الإنتاج فمن الجلى أن تزود الدولة بما يمنع الرأسمالية من سوء استعمال هذه القوة . ولن يكون هذا بالتشريع ضد اتحاد

(١) Technique

رؤوس الأموال ، فقد دلت التجربة على إخفاق هـذه الطريقة دائماً . ولـكنه يكون بتقرير حق الدولة فى تحديد الأسـعار وإيقاف تنفيذ ما تضعه من قيود كلما دعت الضرورة إلى هذا .

أما علاج مسألة العمال فلا يتسنى وصفه[١] بهذه السهولة ، فقد يكون فى تقوية نصوص القوانين المنظمة لشروط العمل بالمصانع ، وفى التشدد فى تحديد ساعات العمل تحديداً قانونيا ، وفى مراجعة[٢] طرق تدخل[٣] اتحادات العمال بمساعدة الدولة . وعندما تتغير شروط العمل تدريجاً مصنعاً فمصنعا ، بإدخال الآلات الجديدة وطرق الإنتاج الجديدة ، يتسع مجال تدخل اتحادات العمال على أساس مصنعى ، ويشعرون بالحاجة إلى معونة خبراء فى النفسية[٤] الصناعيـة ، وذوى الدراية[٥]

---

(١) to Formulate (٢) readjustment

(٣) bargain ومعنى الـكلمة المساومة فى البيع والشراء . وأعنى بالتدخل هنا التوسط بين العمال وأصحاب العمل .

(٤) Industrial psychology . وعندى أن هـذا خير من ترجمتها سيكلوجيا الصناعة .

(٥) Technique

بالأساليب الحديثة وهذا سيتضمن[١] قيامها بانشاء أداة[٢] مصنعية أقوى . وقد تعاونهم الدولة كثيراً على تحقيق هذا الغرض بانتهاج خطة الألمان وهى إصدار قوانين تجعل إنشاء مجالس العمل إلزاميا .

ولو أن الاشتراكيين يقرون هذه الأساليب فيما يتعلق بالمستقبل القريب ، فانهم طبعاً لا يرضون بها للنهاية . ذلك أنهم يرون أن القوة الملازمة للنجاح فى إدارة الأعمال الصناعية على النظم الراشنالية الحديثة أعظم من أن نتركها ونحن آمنون فى أيدى الأفراد . وبناء على ذلك تعتبر كل صناعة طبقت هذه النظم قد بلغت مرحلة يجب أن تطبق عليها فيها النظم الاشتراكية فى صورة ما .

ومع أن مسألة تنظيم رأس المال على الأسس الراشنالية قد أثارت كثيراً من البحث فى بريطانيا العظمى فإن هذا النظام لم يقطع بعد شوطاً كبيراً من

---

(١) involves (٢) Maehinery

الناحية العملية . والمثل البارز على أثره فى الحياة العملية هو تلك المؤسسة العظيمة « شركة الصناعات الكيماوية البريطانية ليمتد » ، ويمكن اعتبار بعض الاندماجات[١] الحديثة فى تجارة الفحم والفولاذ بلانكشير مثلاً تطبيقاً جزئيا للمبادئ الراشنالية . ويعتبر قانون مناجم الفحم الصادر سنة ١٩٣٠ بما أنشأه من نظم إلزامية لتحديد الإنتاج والأثمان فى جميع مناجم الفحم ، أمارة على نزول الدولة إلى الميدان لتعضيد استعمال الراشنالية ولوضع شىء من الرقابة العامة على العمل . لكن من المقطوع به أن صناعتى الفحم والفولاذ لا يمكن اعتبارهما مستقرتين على هذا النظام الجديد .

وبرغم كثرة ما قيل عن تجارة القطن فى لانكشير فإنها لا تزال بعيدة عن الاستقرار على أى نظام متناسق . يغار أصحاب العمل فى بريطانيا كثيراً على حريتهم الشخصية . ولذا فإنهم يأبون التنازل عن حقوقهم لتكون

---

(١) Amulgmation

بين أيدى أى هيئة عامة لها صفة الرقابة إلا تحت ضغط الضرورة القصوى .

وهـذه النزعة الفردية القوية التى تمتها ظروف المنافسة فى الماضى تقاوم[١] مستبسلة وسائل الرقابة الراشنالية وهى الرقابة التى كانت أسهل قبولاً بألمانيا بل بفرنسا . ومع هذا فإن الصناعة البريطانية مضطرة إلى تطبيق المبادئ الراشنالية بحكم المنافسة فى الأسواق العالمية . ويكاد كل إنسان فى الوقت الحاضر يعضدها على الأقل بلسانه[٢] . فهى تمثل المحاولة القائمة فى عصرنا هذا لإعادة بناء النظام الرأسمالى فى ضوء طرق الإنتاج الجديدة وظروف التصريف[٣] فى الأسواق العالمية .

الشركات التعاونية «والترفيه»

يقصد بالمحاولة الثانية لإعادة بناء الرأسمالية رد الحملة عليها المستندة إلى أن النظام الرأسمالى يجعل العمل مملا

---

(١) Offers a fierce resistance

(٢) يقصد باللسان ترجمة عبارة pay lip-service

(٣) Sale

ومنفراً فى غير ضرورة ، وأنه لا يدخل فى الحساب معاونة العمال على الوصول بالإنتاج إلى أقصى ما يمكن بلوغه من كفاية . ويرى بعض أهل الرأى من أنصار الرأسمالية إمكان حمل العامل على تغيير موقفه إزاء عمله بإدخال نظام شركات التعاون الصناعية بين العمال . ويرى البعض الآخر ، وقد يكون بعضهم من أنصار الرأى الأول ، أفضلية الاهتمام بتحسين أحوال العمال الراهنة والنظر إليها من ناحيـة إنسانية بتقرير نظام الترفيه وبوسائل أخرى . والفريقان جميعاً متفقان على أنه يجب الرجوع إلى العامل أكثر مما جرت به العادة فيما مضى ، وعلى وجوب محاولة استخدام أمانته وتحبيب العمل إليه بوسائل أخرى غير الاستعباد[١] المالى الملازم[٢] لعصرنا هذا .

ولمشروعات الاشتراك فى الأرباح وشركات التعاون فى أعمال الاستثمار الرأسمالى (وهى تختلف عن محاولات

---

(١) nexus (٢) Characteristic

إنشاء نقابات تعاون المنتجين المشار إليها فى أوائل هذه الرسالة) تاريخ طويل مختلف[١] الأوضاع يبدأ بمنتصف القرن التاسع عشر على الأقل . ويزداد عدد المشروعات فى التقلقلات الصناعية العنيفة . ومع ذلك حتى فى هذه الأيام ، وبرغم زيادتها بعد الحرب فى شىء من السرعة ، فإن الآراء التى طبقت[٢] بالفعل ليست كثيرة جدًا وكلها لا تشغل غير جزء يسير من مجموع الكتلة العاملة . وعِلّة هذا ، الكثرة العظيمة فى نسبة الوفاة بين الآراء الباكرة دائما من جهة ، وإخفاق هذه الآراء فى أن تثبت طويلاً فى الصناعات والأعمال الهامة ، من جهة أخرى . فالفحم والفولاذ وأعمال الهندسة والقطن وقفت فى الجملة بمعزل عن الحركة . والواقع أن الصناعة الوحيدة التى يطبق فيها نظام اقتسام الأرباح لحد كبير ، بالنسبة لمجموع الأشخاص إنما هى صناعة الغاز . ولهذه الصناعة ظروف استثنائية للغاية . فقد كان جل قصد شركات الغاز من إدخال نظام

---

(١) Chequererd (٢) In force

اقتسام الأرباح أول الأمر مكافحة اتحاد العمال . وفوق هـذا فإن الطريقة [١] المتبعة فى بريطانيا العظمى لتنظيم توزيع شركات الغاز أرباحاً على مساهميها بنسب تتغير بتغير أثمان البيع ، كثيراً ما تمكنُ هذه الشركات من إشراك العمال فى الأرباح بمنحهم شيئاً منها دون اقتطاعه مما خصص للمساهمين ، وإن كان يؤول إليهم فى النهاية لولا توزيع هذه المنح على العمال . ومن المؤكد أنه ، حتى فى هذه الحالات ، لا يمكن التسليم بأن قيمة المنح هى إضافات حقيقية صافية [٢] إلى الأجور . فعلى الأقل يصح القول هنا بأن فى مثل صناعة الغاز التى تحددت [٣] نوعاً صارت المنح مع الزمن كأنها جزء من الأجور فأثر هذا الاعتبار على مستوى فيات الأجور .

ولاقتسام الأجور فى الصناعة على وجه عام بعض عيوب ظاهرة . فليست هناك علاقة حتمية بين درجة إتقان العمل والعمال الذين يقومون به حتى مع اطراح

(١) Systen (٢) Net
(٣) Standradised

تذبذب[١] رواج أعمال الاستثمار جانباً . فسوء التصريف وضعف قوة الشراء ، والخطأ فى إدارة المعامل ، قد تودى بكل ما يبذله العمال من جهود . وعلى النقيض من ذلك قد تدر حسن الإدارة من الأرباح ما لا علاقة له بمجهود العمال . وإذن فمعنى اقتسام الأرباح غالباً[٢] اختلاف الجزاء عن الأعمال المتساوية . وهذ يؤدّى إلى السير على نهج اتحاد العمال العادى بمحاولة تقرير فيات محددة مع شروط خاصة مقابل الجهد والمهارة اللازمين . وإذا بدأت مؤسسات اقتسام الأرباح ، تحقيقاً لهذا الغرض ، بضمان قبول تقدير اتحاد العمال لفيات الأجور حدًّا أدنى لما يعطى لكل عامل من أجر ، فإن هذا قد يعنى ضآلة المبلغ الذى يوزع على أنه جزء من الربح لدرجة لا يستحق معها كثيراً من الاعتبار . والواقع أن كل ما نتج من تطبيق ما طبق من آراء فى الماضى لم يتعد زيادة ما وزع من الأرباح على خمسة أو ستة فى المائة من متوسط الأجور المتعاقد عليها .

---

(١) Fluctuation (٢) highly

وهـذا مبلغ أقل من أن يحمل العامل على الاعتقاد بأن له نصيباً يذكر فى أعمال الاستثمار . نعم وزع كثير من المؤسسات هنا وهناك نسبًا من الأرباح أعظم كثيراً مما ذكرنا بسبب ملاءمة ظروفها ملاءمة خارقة للعادة . ولكن تأثيرها فى الجملة على ما بين العمال وأصحاب الأعمال ليس مما يؤبه له .

وهنا يجب التمييز بين اقتسام الأرباح البحت (١) ، وبين شركات التعاون . فالأخيرة لا تقتصر على إشراك العمال فى الربح بل تشركهم كذلك فى إدارة أعمال الاستثمار . ولهذا الاشتراك طرق متعددة : فيكون بالترخيص للعمال بتعيين عامل أو أكثر للانضمام إلى المجلس فى الإدارة ، وبإصدار أسهم لهم تحمل حق الانتخاب عوضاً عن حصص نقدية فى الأرباح ، أو بإيجاد أسهم للعمال وإعطائهم إياها أو بيعها بأثمان خاصة . وليس لأحد هـذه الوسائل بعد أثر يستحق الذكر . فالعامل

---

(١) Pure & simple

المشترك فى مجلس الإدارة ، وهو عادة من العمال القدماء ، لم يؤثر كثيراً فى أعمال المجلس . ولم يكن له كبير نفوذ بين العمال . والأسهم التى أصدرت للعمال ، قلما كانت كافية ، بل لم تكن يوماً ما كافية لتمكين العمال من استخدام أى رقابة حقيقية .

وفى كثير من الأحايين أحيط إصدارها بنطاق من الشروط التى أفقدتها كثيراً من قيمتها . قد تكون هنا وهناك أمثلة لشركات التعاون ، ولكنها لم تعمل كثيراً ولا ينتظر أن تعمل كثيراً على حل المشكلات الصناعية

وفوق ذلك فلو أن حصص العمال بلغت حداً يذكر من رأس مال أعمال الاستثمار لبقيت المسألة مع ذلك محلا للاعتراض الذى أشرنا إليه من قبل ، وهو أن العامل الحصيف يعمد إلى استثمار مدخره على قاعدة « نوع يقل احتمال الخسارة[1] » . وإذن فهو يوظف أمواله فى كل شىء تقريباً إلا فى أعمال الاستثمار التى يحصل منها على أجره

---

(١) Spreading the risks

ويمكن أن نضيف إلى هذا أن النظام لا يلائم بداهة تلك الصناعات التى تغيّر فى عمالها [١].

فالفكرة تفترض استمرار العمل . ولكن هذا ما لا يجده معظم العمال فى كثير من الصناعات فى عصرنا هذا .

فأنا إذن أرفض الأخذ بفكرتى اقتسام الأرباح وشركات التعاون . وسبب هذا أنهما قد تؤديان إلى شىء من الخير هنا وهناك ، ولكنه لا ينتظر قط أن يعم أثرهما بحيث يشمل معظم الميدان الصناعى . بقى إذن أن ننظر فيما يقترح بديلا عنهما لتحسين العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال بتوسيع دائرة أعمال « الترفيه » وما شاكل ذلك من الوسائل المقصود بها جعل العمال أكثر رضا مخلصين لأعمالهم [٢].

ولأعمال الترفيه مظاهر شتى : فهى تشمل إيجاد

---

(١) jobs ومعناها « الذى يعمله العامل » . ولكن سياق الكلام دعا إلى تعريبها بكلمة عامل .

(٢) Loyal to the firm

المقاصف[١]. وميادين الألعاب وحجرات الاستراحة والمكتبات، وغير ذلك من أسباب التسلية، بمحال العمل أو بالقرب منها. وتشمل كذلك تطبيق قواعد روح[٢] الصناعة لتحسين طرق اختيار المهن المختلفة ولجعل العمل أكثر تمشيا مع قواعد الصحة، وأقل إضجاراً، وبذل عناية خاصة فيما يتعلق بالظروف الملابسة لاستخدام الشبان والنساء، وكثيراً من الوسائل المماثلة لما تقدم. وقد ينفرد صاحب العمل بإدارة هذه الشؤون على أنها لمحض الخير كما قد تكون فى صورة منتديات أو جمعيات يديرها العمال أنفسهم تحت رقابة المستأجر وبمساعدته المالية. وكان سبب تشجيع هذه الحركة فى بعض الأحوال، كما كان فى مسألة اقتسام الأرباح، تحقيق غرض معين هو إحباط ما تبذله اتحادات العمال من جهود لتنظيم شؤون العمال. ولكنها فى أحوال أخرى طبقت فى مؤسسات

---

(١) Canteens

(٢) Industrial psychology ونحن نفضلها على سيكولوجيا الصناعة وعلى « علم النفس فى الصناعة ».

عمالها من المنتسبين لاتحادات العمال ، ولم يلق تطبيقها اعتراضا من جانب الاتحادات بل لقى تعضيداً فعالا [١].

وسبب نظر اتحادات العمال بعين الريبة إلى تقدم أمثال هذه الوسائل ، هو أن وجود الاتحادات قائم على تضامن العمال الذين تضمهم صناعة أو تجارة واحدة مهما كان مستأجرهم . وكل ما يعمل على تعلق فريق من العمال بمستأجر معين أو توكيد [٢] ولائهم لمؤسسة واحدة قد يوهن من قوة تضامنهم مع زملائهم العمال ، ويجعل القيام بعمل مشترك — كالإضراب مثلا — أمراً عسيرا . ويرى الاتحاد أن ما يبذله المستأجرون فى سبيل الترفيه يستردون ما يزيد عليه من طريق آخر باضعاف قدرة الاتحاد على تحسين أجور وأحوال العمال . ونحن لا نقول [٣] بأن هذا شأن جميع المستأجرين ، أو أنه ينطبق على جميع ضروب الترفيه ، غير أن خطة خصوم اتحاد العمال سوأت سمعة الحركة فى دوائر العمال .

---

(١) Active (٢) enlist وكلمة تسجيل هى الترجمة الحرفية ولكن المعنى لا يستقيم استقامة بكلمة توكيد .
(٣) Suggest

الرقابة المشتركة وحق الاضراب

ومهما يكن من أمر فإن من الجلى أن أمثال هـذه الطرق ، ولو أنها تحسن حالة العمـل لحد ما ، لا تغير العلاقة بين المستأجرين والأجراء تغييراً أساسيًا ، وهى ترجع بنـا إلى توكيد القول باستحالة الرقابة المشتركة فى مسائل الصناعة على أى صورة من صور الرقابة . فلا بد من أن يكون فى كل عمل من أعمال الاستثمار شخص له سلطة البت ، شخص له القول الفصل . وهذه السلطة النهائية وهى فى الواقع رقابة ، لا يمكن أن توزع بين جهتين قد تختلف وجهتا نظرهما فى السياسة العملية . ومن طبيعة الرأسمالية أن يكون لممثلى أصحاب المـال البت نهائيًا فى السياسـة العامة للأعمال ، مهما كانت السلطة المخولة لاتحادات العمال أول مجالس العمل ، ومهما بذلت الرأسمالية فى سبيل اقتسام الأرباح وأعمال الترفيه .

وكل ما لدى العامل من حقوق فى النهاية لا يتعدى

حق الاحتجاج . وهذا ما لا مفر منه ما دامت الرأسمالية قائمة . ذلك أن الممول لا يستطيع بحال القيام بأعباء الصناعة ما لم يكن بيده تصريف سياستها العامة .

لا ريب فى أن للعامل حق الإضراب ، وقد يكون هذا أحياناً سلاحاً ماضياً للغاية . ولكن هذا يختلف اختلافاً جوهرياً عن حق الرقابة . ليس للعمال إصدار أوامر إيجابية بل كل ما لهم أن يمتنعوا عن إطاعة الأوامر ويضربوا ماوسعت مواردهم الإضراب . فالأوامر تصدر عن صاحب العمل ، حتى إذا كان متأثراً فى إصدارها بما يقوله اتحاد العمال ، وليس الإضراب والإقفال ضربين[1] فإذا أصدر صاحب العمل أمراً ولم يطعه العمال فليس لهم إلا أن يضربوا عن العمل . ولكن ليس لهم أن يصدروا هم أنفسهم أمراً . ولا يلجأ صاحب العمل عادة إلى الاقفال بل يصدر الأمر فإما أن يطيع العمال وإما أن يضربوا .

ومن أهم حجج الاشتراكيين أن هذه القوة أعظم

---

(١) on all fours

من أن تترك فى أيدى أفراد أو جماعات فى العصر الحديث أعمال الاستثمار بالجملة . فأعمال الاستثمار الحديثة ذاتها فى الجملة ، ائتلاف ذو سلطان[١] على حياة عدد عظيم من العمال ، وهو اتحاد يضم عدداً من أصحاب صناعة أو تجارة بأسرها ويضع من الخطط[٢] ما يؤثر فى الحال على مئات الآلاف من أسر الطبقات العاملة . ويقول الاشتراكيون إن هذه القوة أعظم من أن تستخدمها أيد غير مسؤولة بل لا يصح أن تترك لأى سلطة أقل من الهيئة الاجتماعية .

وقد قوبل هذا المطلب فى بعض الدول الحديثة — كما فى أستراليا وألمانيا قبل الحرب — بتقرير التحكيم الإجبارى تحت إشراف الدولة مباشرة . وأخذت بعض البلاد الأخرى — ومنها بريطانيا العظمى — بالتحكيم الإجبارى أثناء الحرب ثم تركته بعودة السلام . ولكن الدولة فى بريطانيا العظمى تتدخل ، دون إلزام مطلق ، فى تسوية أجور السكك الحديدية . وهناك الآن أداة

---

(١) with power (٢) politics

مماثلة فيما يتعلق بمسألة مناجم الفحم . ويظهر أن نظام التحكيم الإجبارى أو ما يشبهه كل الشبه ، كوسيلة لمنع المنازعات الصناعية وتسويتها ، مرجح[١] الذيوع .

وبغض النظر عن التحكيم الإجبارى ، فإن بعض الدول الحديثة تتدخل بطريقة أخرى لتسوية الأجور وشروط العمل ، فهى تنشئ[٢] أداة[٣] لتعيين الحد الأدنى للأجور ، والحد الأقصى لساعات العمل فى اليوم ، وتعميم ذلك أو قصره على صناعات معينة . فلبريطانيا مجالسها التجارية لتنظيم الأجور فى الصناعات[٤] المرهقة[٥] ذات الأجور المنخفضة . ولألمانيا ، وفرنسا ، وأستراليا ، وغيرها من البلاد نظم[٦] مثل هذه[٧] ولكنها تختلف فى مدى أثرها . وليس الغرض فى هذه الحالات منع النزاع ، أو تحديد أجور فعلية (وإن كانت هذه

---

(١) is likely
(٢) Set up
(٣) Machinery
(٤) trades
(٥) sweated
(٦) Machinery
(٧) Scope

ضمن النتائج الفعلية غالباً) ولكنه تعيين الحد الأدنى لما يصح وضعه من شروط . وللعمال ، إذا شاؤا ، أن يطالبوا بأكثر . كما للمستأجرين ، إذا أرادوا ، أن يدفعوا أكثر من الحد الأدنى . أما فيما يتعلق بساعات العمل فإن لمعظم الدول كذلك قوانين تحدد مدتها . وكان أول قرار أصدره مجلس العمل المشكل فى عصبة الأمم سنة ١٩١٩ إعداد[١] اتفاق دولى يجعل الحد الأعلى لمدة العمل ثمانى وأربعين ساعة فى الأسبوع . ومما يؤسف له أن إقرار هذا الاتفاق تأخر فى بلاد كثيرة ، ومنها بريطانيا العظمى ، بلامبرر . ولكن المتفق عليه بوجه عام أن من أعمال[٢] الدولة إصدار قوانين تمنع إطالة مدة العمل اليومى بغير مبرر[٣] .

قد يبدو أن التحكيم الإلزامى ، وتقرير الحد الأدنى للأجور ، وما شابه ذلك من الوسائل ، يقضى على تحكم الرأسمالية الخاصة فى حياة وأحوال العمال . ولكن الواقع

---

(١) draw up (٢) business . ويمكن تعريبها بلفظة واجب دون أن تخرج عن المعنى المطلوب . (٣) Un due

أنه حتى إذا طبقت هـذه الوسائل فانها تعمل فى حدود ضيقة يفرضها عملا النظام الرأسمالى . فالتحكيم الإلزامى غالباً لا يزيد كثيراً عن أنه موازنة بين مقدرة الطرفين على المساومة ، يضع الأمور فيما يقرب من المستوى الذى يصلان إليه نتيجة لإضراب . والواقع أن قرار التحكيم قد يكون دون هذا ، لأن المحكمين يختارون عادة من طبقة[1] يغلب[2] أن تتأثر بوجهة نظر المستأجرين أكثر من تأثرها بوجهة نظر العمال . ويظهر أن أستراليا هى البلاد الوحيدة التى كان التحكيم الإلزامى فيها عاملا مهما فى رفع الأجور بالفعل . ومعظم الفضل فيما وصلوا إليـه من نتائج هناك يرجع إلى ما لحركة اتحاد العمال من النفوذ السياسى العظيم .

وفوق هـذا فان تحديد فيات الأجور وإن يكن بعيداً بعض الشىء عن أيدى المستأجرين ، فان عقود الأجور تحوى فى الواقع أشياء كثيرة بالإضافة إلى الفيات .

---

(١) Autocracy (٢) Likely

وسير العمل ونظامه فى المصنع يثيران مشاكل لا حصر لها لا يمكن غالباً حلها إلا فى المصنع ذاته . ولكنها فى الجملة بين يدى المستأجر القويتين . وكل ما يملك العامل من زمامها حقه فى الإضراب . وكل ما يصدر من قرارات فى الخارج فى مسائل الأجور وساعات العمل يحدُّ من تحكم المستأجر ولكنه لا يقضى عليه بحال . فهو لا يزال صاحب الحق فى إصدار أوامر تؤثر فى رفاهة وسعادة من يستخدمهم تأثيراً عميقاً .

قد يقال إن هذا يصدق على أى نظام اقتصادى إذ لا بد لكل إدارة ، مهما كانت كيفية تعيينها ومهما كان من تمثله ، من حق إصدار الأوامر لتوجيه[1] العمل . وهذا صحيح لا ريب فيه . ولكن لا تزال هذه المسألة قائمة وهى « من هم الذين تمثلهم هيئة الإدارة ؟ إنها فى الوقت الحاضر من جهة[2] ذات مصلحة تمثل حملة الأسهم ، وإن كانت تستقل عنهم شيئاً فشيئاً . وهى تأخذ بوجهة

---

(١) Conduct (٢) Party

نظر الممولين لا العمال ولا الهيئة الاجتماعية . أفليس من الواجب أن تكون مسئولة أمام أولئك الذين تتأثر رفاهتهم مباشرة — العمال — أو أمام الهيئة الاجتماعية كلها ؟

تناولنا هذه المسألة بشيء من البحث فيما تقدم من هذه المقالة . ورأينا أن سياسة الاشتراكيين ترمى إلى استبدال ممثلى المال بممثلى الهيئة الاجتماعية فى توجيه سياسة الصناعة التوجيه النهائى ، وتزويد العمال فى نفس الوقت بنصيب أوفر يتزايد ، ولكنه يظل ثانويا ، فى رقابة إدارة المصانع[1] رقابة فعلية . ولن تخلى الاشتراكية العامل من واجب إطاعة الأوامر (لأن النظام[2] ضرورى للصناعة على أى حال) ولكنها تجعل تلك الأوامر صادرة فى الواقع عن ممثلى العمال أنفسهم لدرجة متزايدة تحت سلطة صناعية أعلى تمثل الهيئة الاجتماعية كلها . ويقول الاشتراكيون إن هذا من شأنه تعديل

---

(١) work shops (٢) discipline

الروح الصناعية كافة بإشعار العامل بأن ما صدر إليه من أوامر إنما كان عن سلطة يعتبرها ممثلة له ولزملائه ، لا عن سلطة خصيمة خارجية .

الدافع على العمل

نشير[١] هنا إلى مسألة هى فى صميمها موضع جدل غاية فى العنف بين أنصار النظامين الاقتصاديين المتنافسين ، الاشتراكية والرأسمالية . فأنصار الرأسمالية يبنون حججهم فى الغالب على ما فى طبع الإنسان من كسل ورغبة عن العمل ، ما لم تدفعه إليه الضرورة أو يحفزه دافع مادى قوى . ويقولون إن الرأسمالية خير نظام لأنها تحرك[٢] أقوى الدوافع ، دوافع الكسب المادى ، ولأنها تتضمن[٣] وسائل إلزام جمهور الناس بالكدح فى انتظام لتحصيل العيش . ويقولون إن الاشتراكية لن تعيش[٤] لسببين : أنها لا تفتح لذوى

(١) touch on... (٢) provides
(٣) involues (٤) break down

الكفاية الممتازة فى أعمال الاستثمار أبواب[١] الأمل فى الإثراء ، وتأبى تهديد الناس بأن ليس لديهم بديل عن الكد سوى الحرمان .

وهذه الحجة فى الحقيقة من شطرين متميزين يمكن فصلهما : فالشطر الأول يختص بجمهور[٢] العمال العاديين فى الصناعة . والشطر الثانى يتعلق بالأفذاذ من الرجال والنساء الذين يرجع التقدم الصناعى لحد كبير إلى مهارتهم أو إقدامهم أو قوة ابتكارهم . ويزعمون[٣] أن المخترع لن يخترع ، وأن المنظم القدير لأعمال الاستثمار لن يبذل أقصى جهوده إلا إذا حفزهما دافع مادى قوى . ويذهبون كذلك إلى أن العامل العادى يبطئ ويعمل أقل ما يمكن عمله إلا إذا دفعه دافع مادى أيضاً ، متواضع على قدر حاله ، وهُدد هو وأسرته بالحرمان إذا لم يوفق إلى بذل خير ما عنده .

ويعترض معظم الاشتراكيين بشدة على كلا الرأيين

---

(١) prospect (٢) rank & file
(٣) it is suggested

ويعتقدون أنهما يستندان إلى خطأ أساسى فى فهم طبيعة الإنسان ، ويرون أن خير ما يُعمل فى أعمال الاستثمار وفى الاختراع ، كما هو الشأن فى الفنون والعلوم ، لا يكون أهم دافع على عمله الكسب العادى ، بل إنه يُعمل لأن الرجال الذين يشعرون بأن لديهم القدرة على القيام بأعمال غير عادية يرغبون فى القيام بها ويشعرون بأنهم بؤساء مهزومون إذا لم تتحقق رغبتهم فى القيام بها . مثل هؤلاء يجب ، بلا ريب ، تأمينهم وإعطاؤهم دخلاً معقولاً إذا ما أريدوا على بذل أقصى مايستطيعون لصالح الجماعة . فإذا ما تحققت هذه الشروط فلا بد من أن يعملوا ، ويعملوا جادين ، بغير دافع مادى آخر . لا شك فى أن هناك استثناءا لهذه القاعدة[١] ، ولكن الواقع فى الحياة الاجتماعية الحاضرة دليل كاف على صحة القاعدة إجمالاً[٢] — وما علينا إلا أن ننظر حولنا فنرى كثيراً[٣] من المديرين المأجورين[٤] والموظفين[٥]

(١) generalisation (٢) broad (٣) a host
(٤) Salaried (٥) professionalmen

ورجال الإدارة على اختلاف أنواعهم يعملون كثيراً عملاً متقناً دون أى دافع مادى مما يعتقد منتقدو الاشتراكية أنه الوحيد فى الحض على بذل الجهود الاقتصادية الموفقة. وقد نسى هؤلاء المنتقدون أن قليلاً من متع الحياة يعدل لذة التوفيق فى القيام بعمل شاق ذى مسئولية.

ويجب التسليم بما للحجة من قوة إذا ما طبقت على ما يقوم به جمهور العمال العاديين من عمل: ففى النظام الاقتصادى كثير من الأعمال الضرورية لا يشعر أحد، ولا ينتظر أن يشعر أحد، بأى دافع يدفعه إلى القيام بها، يوما فى الداخل ويوما فى الخارج، صارفاً فى ذلك زهرة العمر، لتحقيق لذة صادرة رأساً عن القيام بها. وقليل من الناس يرغب فى أن يكون كناساً [١] أو فى النزول إلى المنجم يوما بعد يوم، أو فى الوقوف ساعة بعد أخرى يرقب آلة [٢] أوتوماتية [٣]، بل جلهم يفضلون

---

(١) dustmen (٢) machine

(٣) automatic، ووضع اللفظ هكذا خير عندى من ترجمته بلفظة « ذاتية ».

الانصراف ، ولو زمنًا ما ، إلى لعبة التنس أو إلى العناية بالحدائق الخلفية لمنازلهم أو إلى زيارة دور السينما والمسارح العامة أو التابعة لأنديتهم أو حتى إلى الوقوف على صندوق من[١] صناديق الصابون ، وتجريح[٢] النظام الرأسمالى ، أو إلى التبشير بما يؤمنون به من المذاهب فى الدين أو الاجتماع أو الأخلاق أو حتى إلى الخمول[٣] المجرد . ولا يعْنى هذا أنهم لا يعملون شيئا ما عاشوا ، ولكنه يعنى أنهم لا يقبلون العمل ثمانى ساعات أو حتى ست ساعات ، سنة بعد أخرى خاضعين لشدة النظام الاقتصادى المتزايدة . وليس فى وسع أى نظام عملى من نظم الاشتراكية تغيير هذه الحالة تغييراً تامًا إذ لا بد ، فى أى نظام ، من إنجاز ما يتطلبه العالم من عمل ، وسيظل الكثير منه مضجراً لا تسيغه[٤] الأجسام .

---

(١) إشارة إلى الخطابة فى الطريق العام .

(٢) denounce

(٣) to loaf . ومعنى اللفظ عدم عمل شىء

(٤) physically unpleasant to do

فمن الخيال إذن أن نتوقع فى هـذه المرحلة من تطورنا[١] الاجتماعى ، قيام سواد الناس بالعمل مدفوعين إليه برغبة فيـه مجردة وبغير أن يكون هناك إلزام ضمنى أو صريح . وسيصير حق الحصول على إيراد مناسب متوقفاً زمنا طويلاً على أداء خدمة معترف بها . وسيظل النـاس مطالبين بأن يؤدوا للجماعة[٢] عملاً منظماً[٣] يتوقف على أدائه تزويدهم هم وغيرهم بمقومات[٤] الحياة . بيد أن هذا لا يستلزم بقاء الدافع المادى على ما هو عليه . فالاشتراكيون يرون من الممكن أن يضاف إلى الالتزام العام بالقيام بعمل نافع عامل آخر بتكوين رأى عام قوى يوحى بأن يبذل كل فرد أقصى ما يستطيع ويعضد الروح العامة لتقوية الدوافع المادية الجافة ثم الحلول محلها تدريجاً إذا ما أحسن اختيار السبل الموصلة إلى هـذا ، حتى فيما يتعلق بالأعمال اليدوية العادية . ومع ذلك فهم يدركون أن هذه الروح الجديدة لايمكن إثارتها إلا تدريجاً ، وأنه

---

(١) development (٢) Common stock
(٣) regular (٤) means

لا يمكن القضاء على طرق الإلزام للحصول على القدر الكافى من وسائل العيش إلا إذا أثيرت هـذه الروح . لكنهم يعتقدون أن الرأسمالية تقف حجر عثرة فى سبيل إيقاظ هذه الروح ، لأن اتخاذ عمل الناس سبيلاً إلى إثراء الأفراد بدلاً من أن يكون سبيلاً إلى خدمة الجماعة يقتل الشعور بالمسئولية أمام الهيئة الاجتماعية ، وهو الشعور الذى يجب أن يعمل على تشجيعه وتقويته كل نظام اقتصادى مقبول[١]

وإذن فالاشتراكية ترمى إلى تطوير تدريجى فى الدوافع الإنسانية يتوقف عليـه إنجاح النظام الصناعى . وهم يؤمنون بأنه إذا ما أمكن إدارة الأعمـال الصناعية ورقابتها للصالح العام فإن طائفة جديدة من الدوافع سوف تظهر فى الميدان ويصير إتقان الأعمال الصناعية التزاما له من قوة الإلزام مالقوانين[٢] والأوضاع[٣] الحالية

---

(١) Tolerable
(٢) Codes
(٣) Conventions

للخلق القويم[١] وهى مميزات[٢] مدنية الإنسان . ويأبون التسليم بأنه يجب أن تدفع الإنسان إلى العمل ـ دواماً ـ[٣] دوافع مادية محضة ، أو بأن نظاما قائماً على مثل هذه الدوافع يصح الأخذ به ، أو يمكن الدفاع عنه فى نظر المثقفين .

ومع ذلك فمن الجلى أن هذا التغيير فى الأسس الروحية للنظام الاقتصادى يصحبه حتما تغيير فى طبيعة[٤] العمل . فالذين يدركون بلا تردد أن واجبهم الاجتماعى يقضى باتقان أعمالهم اليومية يتمسكون كذلك بأن يكون ما يلتزمون أداءه من عمل أقل إضجاراً وأخف حملا ما وسع العلم والاختراع ذلك . ولسوف تصر طبقة العمال الإشتراكيين على التخلص من كل عمل قذر أو غير سائغ[٥] أورده إلى أدنى حدوده على الأقل منتهزين كل فرصة لاستخدام الآلات فى تخفيف أعباء العمل تخفيفاً

---

(١) Decent
(٢) Marks
(٣) For all time
(٤) Character
(٥) Unpleasant

جديا غير مشفقين من حلول الآلات محل الإنسان فى العمل ثم القذف به ، استغناء عنه ، إلى كومة متروكات الصناعة . لأنه فى هذا التحول لن يكون الإنسان خادم الآلات كما هو اليوم بل سيكون سيدها . وسيختار القوم ، فى حرية وديموقراطية ، إما الثورة المادية وإما زيادة أوقات الفراغ نتيجة لتقصير يوم العمل .

ولاشك فى أنه إذا ما حاولت الجماعة الإسراع فوق ما ينبغى إلى استبدال أحد الدافعين بالآخر ، أو إذا تركت الالزام جملة ، فقد تشهد انبثاقاً عظيما للكسل الإنسانى . بيد أنه إذا ما حدث هذا فسوف تجد فيه العلاج منه . ذلك أن الإنسان فى ظل الاشتراكية يدرك سريعاً أن لا سبيل إلى خبزه بغير السعى إليه ، وأن مستوى المعيشة يتوقف على مقدار العمل ودرجة إتقانه .

وللاشتراكيين ما يقولونه غير هذا لأولئك الذين يعترضون بأن الاشتراكية لا تستطيع مد العالم بما يلزمه من إقدام[1] ونشاط يكفيان حاجته من العمل . فهم

(١) Enterprise

يعتقدون بأن ما لدينا من قدرة على الإنتاج تذهب ضياعاً في غير ضرورة، بسبب عدم المساواة في الفرص والتربية، وبسبب ما بين الطبقات من حواجز يصعب اجتيازها، وإن كان هذا الاجتياز غير مستحيل. وليس مجال اختيار مديري إدارة الصناعة أو من يصلون إلى مراتب عالية في التربيـة الإدارية والفنية متسعاً بالقدر الذي يضمن تولي خير الناس أحسن ما يتقنون من عمل. وهم مؤمنون بأن سينجم عن اتساع مدى المساواة، في نواحي الاجتماع والاقتصاد والتربيـة، وفرة في أعلى الكفايات وزيادة عظيمة في القدرة على الإنتاج بترقية[1] السكان بوجه عام. فكلما ارتقى الناس جسماً وعقلاً زادت قدرتهم على الإنتاج ونقص ما يصرفونه من جهود لإرضاء مطالب العيش الدنيا. وهنا يتسع المجال لتحرير النشاط الإنساني تحريراً قد يحدث انقلاباً سريعاً في الفنون والعلوم وفي قوة إنتاج[2] النظام الصناعي.

---

(١) Raising the quality (٢) Productivity

وجملة القول أن الاشتراكيين على اختلاف[١] نواحى تفكيرهم يبنون آراءهم على اعتقاد راسخ فى قوة الميول الإنسانية[٢] المشتركة . وهم يصرون على تنمية كل ما لدى الجماعة من موارد مادية وإنسانية فى انتظام وفقاً لخطة مرسومة . ولا يميلون إلى الأخذ بفكرة ترك قوى العالم الاقتصادية تعمل بقوة خفية فى صورة ما ، على تأليف وتنسيق الجهود المختلفة للأفراد والجماعات والتوفيق بين الرغبات المادية المختلفة دون نظر إلى إرادة الإنسان وإلى عقله المدبر . فالاشتراكيون فى الأصل عقليون[٣] فى الشؤون الاقتصادية يرون أن الطريقة المثلى لاستخدام ما لدينا من وسائل الإنتاج يجب أن تكون محل مجهود مشترك قائم على أوثق معرفة مستطاعة ، مؤد إلى تدبير منظم يتناول جميع النشاط الاقتصادى للهيئة الاجتماعية بأسرها .

---

(١) to whatever school of thought they belong

(٢) Common humanity

(٣) ralionalist

التجربة الروسية

تنفرد روسيا فى الوقت الحاضر دون بلاد العالم طرا بمحاولة وضع فكرة التدبير[١] المشترك موضع التنفيذ الشامل[٢] ، يقودها فى ذلك أتباع لينين . وللاشتراكيين آراء مختلفة فيما يتعلق بالشيوعية عامة وفى تطبيقها الخاص بالروسيا . ولكن كثيراً من الناس ممن لا يمتون إلى الشيوعية ، حتى ولا للاشتراكية بصلة ، يرقبون المجازفة[٣] الروسية وهم يشعرون شعوراً عميقاً بأنها فى نجاحها وفى إخفاقها مليئة بالاحتمالات الخطيرة التى تؤثر فى مصير العالم كله . ولا يهمنا هنا البحث فيما إذا كانت الشيوعية نظاماً سياسيا صالحا أو طالحا . ولكن الذى يعنينا هو معرفة ما إذا كانت تلك المحاولة الجريئة التى قام بها ستالين ورفاقه ، وهى تجنيد جميع القوى المنتجة بجمهوريات اتحاد الاشتراكيين السوفييت ،

---

(١) Collective planning

(٢) Comprehensive

(٣) Adventure

توجهها فى ذلك إدارة اقتصادية مركزية ، قد أخطأت أو أصابت سبيل الرشاد . فروسيا اليوم تعمل بمشروع السنين الخمس ، وهو المشروع الذى اجتمعت له كافة المرافق[١] الاقتصادية باتحاد السوفييت يشد بعضها بعضاً شداً وثيقاً . والغرض من هذا المشروع هو رفع مستوى المعيشة الروسية كثيراً بزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى زيادة لم يسمع بمثلها .

وتبذل الحكومة الروسية فى الصناعة خاصة جهوداً تكاد تفوق طوق البشر . إذ من الجلى أن زيادة الإنتاج الزراعى تتوقف فى النهاية على توسع كبير فى الصناعة يكفى لزيادة الإنتاج الصناعى زيادة تقابل ما ينتج الزراع من الخامات والمواد الغذائية . ولما كانت روسيا منعزلة لحد كبير عن العالم الخارجى لحاجتها للاعتمادات المالية ولاستحالة تصريف فائض الإنتاج الزراعى الهائل فى الخارج ، فقد أخذت فى إيجاد توازن جديد بين الزراعة

---

(١) Organs

والصناعة مع زيادة الإنتاج فيهما جميعاً خلال سنين قلائل تبذل فيها جهوداً اقتصادية جبارة . والنتيجة الحتمية لهذه السياسة هى وقف رفع مستوى المعيشة فى روسيا إلى حين . ذلك أن كثيراً من نشاط العامل الروسى منصرف إلى إنتاج سلع رأسمالية أو خامات تستبدل ببضائع رأسمالية من الخارج . ولكن بقاء مستوى المعيشة منخفضاً ليس إلا وسيلة لسرعة رفعه بمجرد انقضاء فترة الإعداد . فالروسيون بعد تحقق التوازن الجديد يرمون إلى استخدام كل ما يصلون إليه من كفاية عظيمة فى الإنتاج ، لإنتاج سلع يستهلكونها فى أسواقهم المحلية .

وقد أقدموا على مشروع السنين الخمس هذا بروح بلغ منها الاقتناع غايته ، مستعينين بدعاية واسعة شملت جميع السكان . فلم يقتصر الأمر على مطالبة العمال والزراع الروسيين بالتضحية عاجلا فى سبيل تحقيق الرخاء مستقبلا ، ولكنهم دعوا إلى العمل بهمة لم يسبق لها نظير ، لتحرز

الثورة والقضية الاشتراكية النصر فى الميدان الاقتصادى .
ويظهر أنه من الجلى ، برغم كل ما يذيعه زوار روسيا من تقارير متضاربة ، أن هـذه الدعاية قد أثرت تأثيراً بعيد المدى فى المدن وفى الريف ، وأن الروسيين حشدوا قوى للإنتاج لم يسبق أن حشد قوم غيرهم مثلها إلا للحرب. وقد يخفق مشروع السنين الخمس أو ينجح . ولكن العالم الأوروبى يرقبه وهو يعلم أن مصيره الاقتصادى متوقف على النتيجة . ولا بد أن يواجه الروسيون كثيراً من الصعاب . فهم غاية فى الافتقار إلى العمال الماهرين وإلى الفنيين ومديرى الأعمال الصناعية . فلديهم صرح اقتصادى خربته الحرب ، الحرب الأهليـة ، والحصار الدولى ، منحطٌ فى كثير من نواحيـه لدرجة تكاد لا تصدق . وهم مضطرون إلى الاعتماد على زراعة الفلاح ، ووسائطها غاية فى التأخر ، وعلى سكان لم يألفوا كثيراً دقة نظام[1] المصانع الحديثة . لكن لديهم ميزتين

---

(١) Regularity

عظيمتين فيهما العوض عن تلك المساوئ : الأولى ثقة بالغة فى أنفسهم وعقيدة راسخة فى صدق رسالتهم . والثانية سلطان غير منازع يعم الميدان الاقتصادى .

ولهذين العاملين أهمية حيوية . فحوادث العالم الجسام لم تزل[١] من عمل أناس يؤمنون بأنفسهم وبرسالتهم إيمانا وجدانيًا . وتندفع الشيوعية ، وقد انصرفت عن إيقاد نار الثورة العالمية لتنظيم أمور روسيا الداخلية ، تحاول مستيئسة إقامة نظام اقتصادى على الأسس الاشتراكية يفوق النظم الصناعية بالدول الغربية العظمى ، ويفيض على كافة الناس من فيء[٢] الاشتراكية . وقد اندفعت إلى الميدان فى حماسة يبدو بجانبها اعتدال فرق الاشتراكيين بغرب أوروبا فاتراً[٣] حقًا . وليست الميزة الأخرى أقل شأنا . فاشتراكيو غرب أوروبا يحاولون العمل فى ظل النظم البرلمانية الديموقراطية المقررة ، فيجدون أنفسهم وجهًا لوجه مع الرأسمالية ، باعتبارها نظاما قائما ، لا يجدون إلى إبداله

(١) Again and again
(٢) Productivity
(٣) Tame

سبيلا غير التدرج[1] بإفراغ مسحة من الاشتراكية على الأعمال هنا وهناك فى محيط تسود فيه الرأسمالية . وليس فى وسعهم قط الالتجاء إلى مشروع صناعى كمشروع السنين الخمس الروسى ، لأن جل ما يُعتمد عليه فى تنفيذ مثل هـــذا المشروع ليس فى مقدورهم : فلا تستطيع حكومة مستر رمزى مكدونالد إصدار أوامر كالتى تصدرها حكومة ستالين تنفذ فوراً فى جميع الميدان الاقتصادى . قد يرى بعضهم فى هـذا عيباً لأنه يحمل ستالين عبئاً ينوء بحمله الإنسان . ولكن ستالين على أى حال لا يرى هذا الرأى . فأوامره تبعث حالاً روح النظام فى جميع اقتصاديات الروسيين .

ولا ريب أن جميع الاشتراكيين يعتبرون الاشتراكية فكرة شاملة على نحو ما يراها الروسيون ، ولو أنهم قد يؤملون تحقيقها على مر السنين بالأساليب الديموقراطية دون التجاء إلى الثورة أو إلى الدكتاتورية .

---

(١) Piece meal

ولا يدخل فى موضوعى مناقشة هذا النحو من الأساليب ، ولكنى إنما أقرر أن كل نظام اشتراكى يتضمن بالفعل فى بعض مراحله تنظيم نشاط الهيئة الاجتماعية الاقتصادى بأسره طبقاً لفكرة معينة . وعندما يقترح الاشتراكيون مشروعات للتحويل [١] إلى النظم الاشتراكية ؛ فإن غرضهم الأساسى إنما هو وضع مفتاح النظام الاقتصادى بين يدى الرقابة المشتركة ، ومن ثم حصر سلطة وضع وتنفيذ الفكرة العامة فى يد الهيئة الاجتماعية .

ومن أجل هذا أصروا فى السنين الأخيرة إصراراً شديداً على أن تتولى رقابة مشتركة النظام المصرفى والإدارة المالية برمتها فى مجتمعنا العصرى . وقد أخذ الناس ، وكثير منهم غير اشتراكيين يدركون ويزيد إدراكهم شيئاً فشيئاً أن الصيرفة [٢] مفتاح الصناعة فى النظام الاقتصادى ، وأنه لا يمكن وضع رقابة فعالة على هذا النظام بغير أن تكون إدارة المصارف وتكون السياسة المالية

---

(١) Socialisation (٢) banking

ثابتتين . وهذا صحيح ليس فقط لأن المصارف المركزية المنتشرة فى جميع بلاد العالم الصناعية الحديثة ترجع إليها آخر الأمر رقابة التداول والقروض — بقدر ما تسمح به طبيعة هذه الأشياء من رقابة — وبذا تسيطر على حركة الأسعار وعلى انقباض النشاط الصناعى وانبساطه ، ولكن لأن بوسع المصارف التجارية العادية كذلك أن تتحكم لحد كبير فى مصائر بعض الصناعات بمنح القروض المالية لبعض الأعمال أو منعها عنها ، وأن تملى سياستها على البيوت[1] التى تصادف فى عملها صعاباً من أى نوع . ولست أقرر أن المصارف تستخدم بالفعل ما يقرب من كل نفوذها فى هذا المضمار . فالواقع أنها لا تقدم عليه . ولكن هذا لا ينفى أن لديها القوة وأن فى إمكانها استخدامها . ومن الجلى أن كل دولة تروم بسط رقابتها على النشاط الاقتصادى تجد فى النظام المصرفى أداة سهلة لا غنى عنها فى تنفيذ سياستها .

---

(١) firms

ذلك أن عماد أعمال الاستثمار الحديثة هو الاعتمادات المالية . وإذا لم يجد رجال الأعمال القدر الكافى منها ، فليس لهم بديل عن تضييق نطاق الأعمال . وينجم عن تحديد قيمة الاعتمادات فى الجملة إما نقص الإنتاج ، أو هبوط الأسعار ، أو حدوث الأمرين جميعًا فى الغالب . وإذا ما شمل التحديد مؤسسات [١] ، أو صناعات بعينها ؛ فإنه يترتب عليه فى الحال نقص فى عدد ما تطلب من عمال . ولا نقصد بهذا إلى القول بحرية المصارف فى خلق الرخاء أو الشدة كلما أرادت . فالمصارف المركزية تحكمها فى بسط عملية التداول والقروض وقبضها ، كمية الذهب فى العالم ، والحركة المالية العالمية . والمصارف التجارية لا تستطيع مع ما تفرضه عليها المصارف المركزية من شروط ، سوى رقابة تداول القروض بين مختلف العملاء دون أن يكون لها من الأمر شىء فيما يتعلق بمجموع المال المتداول . فالمصارف ليست بحال عوامل مستقلة

---

(١) تعريب آخر لكلمة firms

كل الاستقلال ، وإنما هى مقيدة برصيد الذهب اللازم . فإذا ما ضمنت المصارف هـذا فإنه يبقى عليها مراعاة الديون العالمية والتبادل العالمى . فليس فى الإمكان أن يشذ بلد تجارى فى معاملتـه عن نظام النقد العالمى . ومع هـذا فقوة المصارف عظيمة جدا . وإذا ما تجاوزت المصارف المركزية الحد فى الانقباض ؛ فإن فى وسعها زيادة البطالة زيادة كبيرة . وإذا ما أغرقت فى سياسة الانبساط فإنها تستطيع تهيئة الجو لأزمة . وفى مكنة المصارف التجارية بعث النشاط فى صناعة ، وإيجاد الخمول فى أخرى ، أو استخدام نفوذها لحمل بعض المؤسسات أو الصناعات على تغيير نظمها إذا ما أثقلتها ديونها لتلك المصارف فى الأوقات العصيبة .

الصناعة والمـال

مر العالم منذ سنة ١٩١٨ فى فترات متتالية من تضخم نقدى وتوسع فى القروض ، إلى تثبيت للنقد يصحبه عادة

أزمة اقتصادية حادة ، إلى انكماش نقدى بعض أسبابه قلة الذهب وسوء توزيعه . وقد تضافر كل شيء على جعل حل مسألة النقد تبدو كأنها مفاتيح أبواب الرخاء العالمى . وليس غريبا أن يحدث اليوم ما حدث عقب حروب نابليون منذ قرن مضى ، وهو امتلاء الجو بمطالب المصلحين الماليين يتقدمون بدواء عالمى بسيط لشفاء العالم من أمراضه .

ركز هؤلاء المصلحون اهتمامهم — ولهم الحق — فى موقف الصناعة العصرية العجيب فى سخفه ، وهو عجزها عن استخدام كل ما لديها من قدرة على الإنتاج بسبب قلة الطلب . وهكذا يظهر عالمنا مظهرًا يثير السخرية ، إذ يقف فيه الفقر المدقع إلى جانب وفرة موارد الإنتاج ، بل فيض[1] الإنتاج الفعلى[2] فى السلع المعدة للاستهلاك .

أفيوجد بعد ذلك ما هو أقرب إلى الأفهام من

---

(١) فيض الإنتاج over production

(٢) positive . وفعلى فى هذا المقام خير من « إيجابى » .

عزو هذه الحال إلى سوء النظام المصرفى ، وإلى البحث عن العلاج فى زيادة المقدرة على الشراء ؟ يرى بعض المصلحين وجوب مد الصناعة باعتمادات مالية وفيرة لتتمكن من زيادة الإنتاج ولتزيد فيما توزعه من مال فى صورة أجور وأرباح وغير ذلك من وجوه الإنفاق .

ويصر فريق آخر على أن حاجة العالم إلى زيادة مقدرة الجمهور على الشراء أشد من حاجته إلى مد الصناعة بأموال أوفر . وهو لهذا يوصى بفتح اعتمادات للمستهلكين ، فى صورة ما ، توسلا بها إلى زيادة الطلب . غير أن فئة أخرى تدعو[١] إلى التضخم[٢] وإلى رفع مستوى الأسعار بواسطة النظام المصرفى كوسيلة لخفض الأجور الحقيقية ورفع معدل الأرباح . وبذا يزيد الإنتاج . وتبغى مدرسة رابعة زيادة الأجور دون الأرباح فيكثر الطلب على السلع المعدة للاستهلاك عوضاً عن انهياله

(١) urge

(٢) تضخم هنا ترجمة infalation وقد ترجمناها فى موضع سابق بكلمة بسط . والتضخم هى الكلمة الشائعة الاستعمال فى مثل هذا المقام وهى فى نظرنا صحيحة .

على السلع الرأسمالية ، بزيادة ادخار الأموال أو بتوظيفها فى أعمال الاستثمار .

وظاهر أن المجال لا يتسع هنا لمناقشة أى من هذه النظريات وجلها مزيج من الحق والباطل . بيد أنه يبدو بينها جميعاً إحساس مشترك بأن التنظيم الصناعى غير مستطاع مستقبلا بمعزل عن السياسة المالية . وأن كل محاولة لرقابة الصناعة أو للتغلب على البطالة يجب أن تبدأ برقابة فعالة على النظام المصرفى . وأنه لو لم يكن لحكومة السوفييت الرقابة التامة بالبلاد الروسية على النظام المصرفى وعلى المال لما أصاب مشروع السنين الخمس الروسى شيئاً من الفلاح .

إذن فالرقابة العامة على المصارف وعلى السياسة المصرفية عنصر[1] هام فى السياسة الاشتراكية الحديثة . ويصحب هذه الرقابة رقابة على استثمار رؤوس الأموال ، لأن كل فكرة عامة للتطور الاقتصادى تتضمن بداهة

---

(١) ingredient

تحديد المبالغ التى ترى الجماعة تخصيصها لكل مشروع تشمله هذه الفكرة العامة . وهذا ميدان آخر تنازل فيه الاشتراكية النظام الرأسمالى .

يدبر رأس مال جديد فى الوقت الحاضر للأغراض الصناعية أو لغيرها من الأغراض ، بإحدى طريقتين : (الأولى) بما يدخره الأفراد وما يستثمرون من أموال . (والثانية) بتجمع الأموال المشتركة فى صورة ما يخصص للمال الاحتياطى من الأرباح التى تبقى تحت تصرف هيئات الاستثمار التى جمعتها لتستخدمها ، إما فى توسيع نطاق أعمالها ، وإما فى استثمارها فى نواح أخرى . وقد رأينا أن الصناعات البريطانية الراسخة مولت نفسها فى أيام الرخاء بهذه الوسيلة . ولا تدخل الأموال المدخرة بهذه الطريقة ضمن إيراد الأفراد قط (وإن أضيفت قيمتها إلى قيمة حصص المساهمين من الأفراد) بل تتحول إلى رأس مال جديد من غير أن تصبح يوماً ما إيراداً خاصًّا .

وهكذا لا تلجأ الصناعة البريطانية فى أوقات الرخاء

إلى الأسواق المالية بمعناها الضيق إلا لحد محدود . والمتداول فى هذه الأسواق إنما هو وفر الأفراد من مواردهم العادية المخصص للاستثمار ، يضاف إليه رصيد الهيئات[1] بعد سد حاجاتها .

كان جانب كبير من المدخر القومى فى الماضى يستثمر فى الخارج . ولا تزال أسواق لندن المالية أوفر دربة وأعظم كفاية فى تدبير المال اللازم فى المغامرات الخارجية منها على تدبيره لترقية الصناعة البريطانية . ولم يكن لهذا الأمر كبير خطر فى الوقت الذى كانت فيه الصناعة البريطانية قادرة على تمويل نفسها إلى حد كبير بما تحتجز من الأرباح . لكن هذا الأمر أصبح ذا خطر فى السنين الأخيرة فيما يتعلق بالصناعات التى منيت بكساد استثنائى ، لأن أرباحها انخفضت إلى درجة عجزت معها عن تقديم احتياطى يذكر ، وصار الحصول على رؤوس أموال جديدة من الأسواق العادية أمراً عسيراً

---

(١) corporate bodies

بل مستحيلاً . وهذا ما دعا مصرف انجلترا (بانك أف انجلند) إلى تموين بعض الهيئات مباشرة ، مثل اتحاد لانكشير لصناعة القطن ، وإلى اتحاد هذا المصرف مع المصارف المساهمة فى إنشاء هيئة جديدة تدعى شركة مصارف ترقية الصناعات ابتغاء إيجاد المال والقروض اللازمة لإخراج الآراء المتعددة فى إعادة التنظيم الصناعى إلى حيِّز العمل .

وإذا نظرنا إلى طرقنا الحالية فى تدبير رؤوس أموال جديدة ، من أى ناحية من النواحى القومية ، فإنا نرى هذه الطرق بعيدة كل البعد عن المنطق وعن البساطة . ففى كل عام يوزع على الأفراد مبالغ جسيمة ، مفروض أنها لا تنفق بل تستثمر فى تكوين رؤوس أموال جديدة لتوسيع النطاق الاقتصادى .

لكنا نكون فى الواقع أقرب إلى المنطق إذا ما وزعنا على الهيئة الاجتماعية ، فى جملتها ، ما يسد حاجتها من المال مع الاحتفاظ باحتياطى — قبل توزيع الأرباح —

نستخدمه فى إنشاء رؤوس أموال جديدة كلما دعت إليها الضرورة . ويظهر أن هذا هو ما سلكه الروسيون بتطبيق مشروعهم للسنين الخمس . وما هو إلا تطور لما شاهدناه من اتجاه الصناعات الرأسمالية الحالية ، وهو حجز جزء من الأرباح السنوية يفى بما تقضى به الضرورة من زيادة رأس المال . وبعبارة أخرى هناك أمارات ظاهرة الدلالة على أن الطريقة العزيزة على الاقتصاديين منذ قرن ، والتى أكسبتها [١] الأيام حرمتها ، وهى تدبير رؤوس الأموال من وفر الأفراد ، تلك الطريقة المسماة (الاعتدال [٢] فى الصرف) تعتبر الآن طريقة بالية تفقد مكانتها كأهم وسيلة لتكوين رؤوس أموال جديدة لتوسيع نطاق الصناعة . وحل محلها فى ذلك بالفعل ، لحد كبير ، ما تجمّعه الهيئات من مال . ولم يبق سوى خطوة للانتقال من قيام الشركات المساهمة الكبيرة

(١) time honoured

(٢) abstinence . ومعنى الكلمة الامتناع أو مراعاة الاعتدال . ولعله يعنى مدخر الأفراد نتيجة الاعتدال أو الامتناع عن أسباب الترف . والظاهر أن اللفظ عندهم من الألفاظ المصطلح عليها فى الاقتصاديات .

بجمع الأموال إلى قيام الجماعة بهذا العمل مع تنظيم الدولة له ورقابتها عليه .

وإذا تم هذا فمن الجلى أن تكون الدولة فى مركز يمكنها لا من تعرف مقدار ما يلزم من المال فقط بل من تعرف كيفية توزيع المدخر القومى أيضاً على الجهات المختلفة — كذا لهذه الصناعة أو المصلحة وكذا لتلك — فإذا لم يحل مدخر الجماعة حلولاً تامًّا محل مدخر الأفراد ، ففى الامكان عمل الكثير — وقد عمل فعلاً بعض الشىء — لجعل رقابة الدولة على مدخر الأفراد أقوى . حصل هذا فى صورة ضمان الدولة لأرباح بعض وجوه الاستثمار لتجتذب إليها رؤوس أموال قد لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى بنفس الشروط الملائمة . ومن الأمثلة المشهورة لذلك أرباح[1] « سكك حديد لندن تحت الأرض » و « مجلس الكهرباء المركزى » وهو مثل أحدث من سابقه . وقد اقترح فى إلحاح التوسع فى تدخل

---

(١) issue

الدولة فى أمر توزيع رؤوس أموال جديدة بإنشاء مجلس للاستثمار القومى ، يحق له اقتراض الأموال من الجمهور واستثمارها فى مشاريع ذات أهمية قومية لأهميتها الجوهرية فى إحياء[١] الصناعة وتقدمها فى الطريق القويم

ويتمشى[٢] الغرض من هذا الاقتراح بلا ريب مع الفكرة القائلة بتوحيد الخطط الاقتصادية القومية . لأنه ، كما يقول الاشتراكيون ، لا سبب يدعو إلى افتراض استقامة العمل فى مسألة استثمار رؤوس الأموال على مبدإ دعه وشأنه[٣] . بأحسن مما استقام العمل بتطبيق ذات المبدإ على شؤون أخرى .

كان الاقتصاديون القدماء (الكلاسيك) يزعمون أنه إذا ما ترك الناس أحراراً يستثمرون أموالهم فيما يرونه صالحاً ؛ فان بحثهم عن أعظم وجوه الاستثمار عائدة عليهم يؤدى أوتوماتيًا[٤] (من تلقاء نفسه) إلى خير

---

(١) restorotion (٢) is at one
(٣) laissez faire (٤) automatically

ما يمكن الوصول إليه من توزيع ما فى متناولنا [١] من موارد توزيعاً اقتصاديًا . غير أن الواقع فى الأسواق المالية ، كما يبدو فى تقلب أسعار [٢] الأسهم الجديدة ، يدل كما يظهر على أن المستثمر العادى سيئ الحكم فوق العادة ، حتى على ما يقدر لنفسه من ربح . ولا ريب فى أن هذا يرجع لحد كبير إلى عظم تباعد [٣] ما بين الملكية والرقابة . ومعنى هذا أن المستثمر العادى لا يدرى شيئاً عن حقيقة الأعمال التى تستثمر فيها أمواله ، وأن وسيلته الوحيدة للحكم عليها لا تخرج عن قوة عرض أسهمها للبيع ، والإعلان عنها بالجرائد ، وقراءة أسعار الأسهم من يوم لآخر .

ومع ذلك فلو كان المستثمر فى مركز يتيح له تخير أوفق وجوه الاستثمار له ، لما كان فى هذا ما يدل دلالة ظاهرة على توزيع رأس المال الجديد توزيعاً تحقق معه

---

(١) available

(٢) تقلب الأسعار subsequent quotations

(٣) divorce

المصلحة العامة . فالمستثمر العادى لا يجنى شيئاً من الربح إذا ما وضع أمواله فى مشاريع يراد بها تعديل [١] نظام تجارة الفحم أو الصلب أو القطن مثلاً ، اللهم إلا إذا شاركه فى ذلك عدد كاف من المستثمرين . فى حين أن الدولة تستطيع أن تجعل ذلك الأمر محتوماً ، بأن تخصص له المقدار الكافى من المال فيتحول على يدها العمل الخاسر إلى عمل مربح ناجح . وقد تم فعلاً تخصيص مبالغ كبيرة من رؤوس أموال جديدة فى مشاريع مثل بناء المنازل ، وكان ذلك تحت إشراف الدولة وبتأثير نفوذها .

ومن المنتظر أن تزيد ، ويجب أن تزيد ، نسبة مايستثمر من الأموال بفعل هذا التدخل من جانب الدولة فى المستقبل القريب . فمن الجلى أن قيام الجماعة بإدارة حركة الاستثمار جزء لا يتجزأ من النظام الاشتراكى .

---

(١) reorganisation

الحركة التعاونية

ليس للاشتراكيين أن يقصروا حسابهم على النظام الرأسمالى الحالى السائد ، بل عليهم عمل حساب خصوم أخر للرأسمالية ترعرعت فى ظل النظام الحاضر . وأقوى هذه الخصوم غير مدافع[1] هو حركة تعاون المستهلكين التى سيطرت بالفعل على شطر كبير من مجموع تجارة التجزئة فى السلع المعدة للاستهلاك ، وأنتجت فى مصانعها قدراً مذكوراً مما تبيع فى حوانيتها من سلع . ففى سنة ١٩٢٩ كان عدد أعضاء شركات التوزيع التعاونية ببريطانيا العظمى فوق ستة ملايين عضواً ، وشغلت حركة التعاون فى مجموعها ربع مليون عامل ، وكان ما تدفع من أجور ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها نحواً من ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وزادت قيمة تجارتها بالجملة على ١١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بينما قدرت قيمة ما أنتجته شركات الجملة بمبلغ ٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط .

---

(١) by far

وليست الحركة التعاونية فى وضعها رأسمالية ولا اشتراكية. فهى إن كانت تدفع ربحاً محدوداً عن أسهمها وعن القروض الرأسمالية؛ فإنها توزع الفائض لا على مساهمين بل على أعضاء كمقابل[١] لمشترياتهم منها. فهى وإن استبقت الفوائد، قد أبطلت الأرباح بمعناها الرأسمالى. ومع ذلك فهى حركة اختيارية مستقلة كلية عن الدولة.

ويأمل بعض المتعاونين فى أنه سيحين الوقت الذى تسير فيه التجارة والإنتاج جميعاً سيراً تعاونيًا، ويعتبرون التعاون البديل الشامل لكل من الرأسمالية والاشتراكية. ولكن مما لا ريب فيه أن الأغلبية لا ترى هذا الرأى، ولا ينتظر أن يتحقق هذا الأمل. فالتعاون يلائم إنتاج وتوزيع كثير مما يلزم المستهلكين من سلع، وبخاصة تلك التى تدخل ضمن الميزانية السائرة[٢] لربات البيوت العاديات. لكنه يبعد كثيراً أن تصير وسيلة لتنظيم الصناعات التجارية الكبرى كصناعتى الفحم والصلب،

---

(١) as a rebate (٢) regular

وأعمال الهندسة ، أو تقوم بعظائم الخدمات العامة كتوريد الغاز والماء والكهرباء وبناء المساكن .

والاشتراكية والتعاون على وفاق من الناحية العملية لا بأس به لاتحاد أغراضهما السياسية والاقتصادية . وليس من بين الاشتراكيين طوائف ذات خطر تروم قيام الدولة أو سلطة أخرى بالحركة التعاونية أو بالخدمات العامة الهامة الداخلة فى نطاقها ، بل على النقيض من ذلك يرومون اتساع دائرة تعاون المستهلكين وبسط نفوذها ، ودعمها بتوكيد معونة الدولة لها . حتى فى الروسيا ، حيث حاولت حكومة السوفيت يوماً تأهيل[١] الحركة التعاونية ، استردت الحركة استقلالها . وهى تعمل الآن ، فى صلة وثيقة ، مع الدولة فى صوغ[٢] وتنفيذ فكرة السنين الخمس . قد يقوم نزاع طفيف[٣] على ما إذا كان عمل[٤] من اختصاص الدولة أو البلدية أو هو من أعمال

---

(١) nationalisation (٢) formulation

(٣) marginal (٤) enterprise

التعاون . لكنه لا يوجد نفور[١] عام بين النظامين .

والواقع أنه ليس بين الاشتراكيين من يبغى قيام الأمة[٢] أو البلديات بكل شيء . وليست رغبة الاشتراكية العصرية أن تزيل الرأسمالية وتحل محلها نظاماً اقتصادياً جامداً[٣] لا يتغير ، بل هى تقصد الى ابتداع أساليب متنوعة[٤] لتنظيم الصناعات والأعمال المختلفة طبقا لخطة مشتركة . فقد تتضمن تأهيل[٥] (جعلها ملكاً للأهالى أى للأمة) بعض الأعمال وإدارتها رأساً ، كالتأمين الاجتماعى مثلا . وقد تشمل ملكية المجالس البلدية لبعض الأعمال وإدارتها مباشرة ، مثل عمليات الغاز والمياه والنقل المحلى الصرف[٦] . كما قد تشمل إدارة بعض الأعمال الأساسية ، كالصيرفة والنقل إلى مسافات بعيدة واستخراج الفحم ، وذلك باتحاد بعض المصالح العامة على نسق مجلس الكهرباء المركزى

---

(١) hostility
(٢) nationalise or municipalise everything
(٣) uniform (٤) diverse
(٥) nationalisation (٦) purely

أو مشروع الترافك[١] (Traffic) الجديد للندن الكبرى The New Traffic Authorority For Greater London وقد تتضمن الملكية والإدارة التعاونية لبعض الأعمال الأخرى كإنتاج وتوزيع السلع المعدة للاستهلاك . وقد تقنع بأن تترك لمجهود الأفراد بعض الصناعات والأعمال ، وبخاصة تلك التى يمكن إنتاجها بكميات[٢] قليلة مع الاقتصاد ، على أن تجعلها خاضعة للرقابة العامة ، على درجات وفى صور متفاوتة ، فيما يتعلق بالأثمان والأجور وتدبير رؤوس الأموال اللازمة للتوسع ، وما شابه ذلك. وكلما اضطر الاشتراكيون إلى وضع سياسة عملية للتطبيق[٣] العاجل ، كلما قلت صلابة[٤] مقترحاتهم[٥] . فقد كانت الاشتراكية فى عهد دعايتها الأول مضطرة إلى بسط[٦] آرائها جملة فى بساطة تساعد على سهولة وسعة

---

(١) المعنى الحرفى لكلمة traffic هو الاتجار بالجملة خاصة . أو الاتجار بما له علاقة بالسكك الحديدية . ومن رأيى وضعها كما هى بحروف عربية كما نفعل بلفظة تلغراف وأمثالها من الكلمات الحديثة .

(٢) onsmallscale (٣) for earby adoption

(٤) become less rigid (٥) proposals

(٦) putting forward

انتشارها بين الناس . فلما جاء دور التطبيق العملى كان لا مناص من فقدانها بساطتها الفطرية . ذلك لأن لكل صناعة أو عمل مشاكله لدى التطبيق ، لتطلّب كلّ وسائل للتنظيم يختلف بعضها عن بعض لحد ما . وليس جوهر الاشتراكية فى سبل إدارة الصناعة على نمط خاص ، وإنما هو فى الإصرار على أيلولة الرقابة العامة على الصناعة للهيئة الاجتماعية ، وفى أن يكون الغرض من تطور الصناعة تحقيق صالح الجماعة لأبعد مدى .

استخرجت الأمثال فى مقالى هذا من بلدين هما بريطانيا العظمى وروسيا . وسرت فى القضية [١] العامة ضمن حدود [٢] ترجع فى الجملة إلى الأحوال البريطانية . وإنما فعلت هذا لأن معرفتى بالأحوال البريطانية أتم ، ولأن الروسيا هى البلد الوحيد الذى يحاول وضع الفكرة الاشتراكية موضع التنفيذ الشامل . ومع ذلك ففى ظنى أن ما أوردته عن تطور الاشتراكية فى بريطانيا العظمى

---

(١) argument (٢) terms

وعن اختلاف النظريات الصناعية بها ، ينطبق كذلك ، لحد كبير ، على البلدان الأوروبية الأخرى المتقدمة[١] .

وكان من السهل مثلاً أن نسوق فى معظم الأحوال أمثالاً للمقارنة من تطور الصناعة فى ألمانيا بعد الحرب ومن ارتقاء الأفكار الاقتصادية بها . ففى ألمانيا أبدع والتر راتنو (Walther Rathenau) فى استعراض[٢] نظرية تنظيم الرأسمالية برقابة الدولة ، متنقلا فى تدرج إلى فكرة الخدمة العامة القائمه على نهج[٣] اقتصادى منظم . وكانت ألمانيا أخصب من بريطانيا العظمى ذاتها[٤] فى تجربة الأعمال شبه العامة فى الحدود التى بسطتها بإيراد مجلس الكهرباء المركزى البريطانى مثلا لها . أما فى فرنسا فالتطبيق أضيق نطاقاً ، لأن قوة حركة العمال هناك أضعف ولأن النظام الصناعى بها أدنى مرتبة . على أن اتحاد العمال الفرنسى وضع غداة الحرب برنامجا

---

(١) developed

(٢) contribution

(٣) order

(٤) even هنا تعرب بكلمة ذات . والتعريب العادى « حتى » .

لتأهيل الصناعة يتحد فى كثير من نواحيه مع الاتجاه الحديث للأفكار والأعمال ببريطانيا العظمى .

أوروبا وأمريكا

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان الاتجاهات المشار إليها وإن كانت موجودة تزداد نشاطاً ، كما يدل على ذلك جلياً مثل « مجلس الزراعة الاتحادى للولايات المتحدة [١] » ، وهو المثل الذى ضربناه فيما تقدم ، فانها لا تظهر عياناً فى وضوح كاف . ذلك أن الاشتراكية لم يعتنقها هناك إلا أقلية ضئيلة ، ولم تظهر الحاجة عملاً إلى ضرورة بسط نفوذ الدولة على الصناعة لأى أحد ، أو أن هذه الحاجة لم تميز [٢] . ولا يزال التعاون كذلك فى المهد هناك كما لا تزال حركة اتحاد العمال ضعيفة فيما عدا بعض صناعات منظمة تنظيماً وثيقاً [٣] . ولا تزال أمريكا ، كما أشرنا من قبل فى هذا البحث ، تنظر إلى

---

(١) The United States Federal Firm Board
(٢) recognised (٣) closely

الأمور نظرة الرأسمالية شبه الديمقراطية ، وفى مقدورها إرضاء أمانى العمال بتقديم مستوى للعيش أرقى ، وبتيسير الانتقال من طبقة لأخرى بما لا يتيسر مثله فى البلدان القديمة . ولا ينتظر أن ينازل أحد بأمريكا هذا الايديال[١] (المثل الأعلى) ما دام يقدم هذه المزايا . فاذا ما عجز عن تقديمها فلابد من قيام حالة أخرى تختلف كل الاختلاف . فالأمريكى الذى ألف الإثراء السريع أقل من غيره من بنى الإنسان صبراً على ما يعترض سبيل تقدمه المادى . ولا نستطيع التكهن بما إذا كان الأمريكى ينقلب[٢] اشتراكيًا على النحو الأوروبى ، فى زيادة[٣] أو نقصان ، أو ينشئ لنفسه إنجيلاً أمريكيًا خاصًا[٤] . لا ريب فى أنى لا أجرؤ على التنبؤ بشىء من هذا لأن الظروف لم

---

(١) معنى لفظة إيديال الشىء التصورى البديع الذى لا يوجد إلا فى الخيال لفرط سموه ، وهو مشتق من كلمة isea بمعنى فكرة والاضافة al تجعل الاسم صفة فى الإنجليزية أحياناً . فاذا عربت حرفيا كان المقابل العربى « فكرى » . وأرى وضعها بلفظها فى حروف عربية كما توضع كلمة ديموقراطية مثلا .

(٢) go socialist

(٣) more or less

(٤) of itsown

تهيأ[١] بعد ، ولكنى أقتصر على تسجيل ارتيابى فى ثبات الرأسمالية الأمريكية كما تبدو للآن . وأزعم أن الجمهور الأمريكى يحسن[٢] صنعاً إذا هو درس تطور الأفكار والأعمال الاقتصادية بأوروبا فى اهتمام لا يقل عما يبديه الأوروبيون فى مراقبة التجربة العظمى التى تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بتوحيد الإنتاج بالجملة على أساس الملكية والرقابة الخاصتين[٣] . لدى أوروبا ما نأخذه عن أمريكا ، أفلم يبق للأمريكيين ما يأخذونه عن أوروبا خصوصاً أحدث محاولاتها فى التنظيم الاقتصادى والسياسة الاقتصادية ؟ على كل حال يتجه التيار اتجاهاً أكيداً بأوروبا نحو قيام الجماعة بالرقابة على الشؤون الاقتصادية ، وتجربة نظام شبه اشتراكى . ولكن درجة التقدم فى الوقت الحاضر ليست كبيرة ، لأن الرأسمالية فى صعابها قوية جداً فى دفاعها ، بينما لا تعضد الاشتراكية أغلبية من الآراء الواضحة ، وهى لذلك لا سبيل لها إلا إلى

(١) are ripe
(٢) would be wise
(٣) private

مهاجمة بعض النقط الأمامية فى النظام الحاضر . وفى ظنى أن مستقبل أوروبا الاقتصادى يتوقف لحد كبير على نجاح أوفشل التجربة الروسية . وتراقب البلاد الأخرى هذه التجربة فى قلق ، لأنه سواء أكانت الشيوعية سبيل الرشد أم الغى ، فان محاولة الروسيين إقامة نظام اشتراكى شامل هى التجربة الاقتصادية البارزة [١] فى عصرنا هذا .

---

(١) outstunding

المراجع

ا — وصف النظام الاقتصادى الحاضر :

الاقتصاديات الوصفية : تأليف ر . ا . لهفلد (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٧) .

النظام الاقتصادى : تأليف ج . هـ . كول (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٩) .

اقتصاديات المشروعات الخاصة : تأليف ج . هـ . جوتر (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٦) .

اقتصاديات المشروعات : تأليف هـ . ج . ديفنپورت (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٥) .

تطور الرأسمالية العصرية : تأليف ج . ا . هوبسن (لندن ونيويورك فى تواريخ مختلفة) .

النظام الصناعى : له أيضاً (لندن سنة ١٩٠٩ ، وطبعات متوسع فيها) .

ب — كتب فى الاشتراكية :

تاريخ المذهب الاشتراكى : تأليف هـ . و . ليدلر (نيويورك سنة ١٩٢٧ ، لندن سنة ١٩٢٨) .

رائد المرأة المثقفة إلى الاشتراكية والرأسمالية : تأليف ج . برنارد شو (لندن سنة ١٩٢٨) .

قضية الاشتراكية العصرية : تأليف ا . و . همفرى (لندن سنة ١٩٢٨) .

الاشتراكية العملية : تأليف دكتور ك . أديسون (لندن سنة ١٩٢٨) .

الاشتراكية — نقد وبناء : تأليف ج . ر . مكدونالد (لندن ونيويورك سنة ١٩٢١) .

حـ — كتب عن اتحاد العمال والتعاون الخ :

اتحاد العمال : تأليف م . لويد (طبعة منقحة لندن سنة ١٩٢٨) .

العمل المنظم : تأليف ج . د . هـ . كول (لندن سنة ١٩٢٤) .

نظرية فى حركة العمال : تأليف س . بيرلمان (نيويورك سنة ١٩٢٨) .

تاريخ اتحاد العمال : تأليف سدنى ، بياتريس وب (طبعة منقحة لندن ونيويورك سنة ١٩٢٠) .

حركة التعاون الأمريكية : لهما (لندن ونيويورك سنة ١٩٢١) .

التعاون ومستقبل الصناعة : تأليف ل . س . ولف (لندن سنة ١٩٢٨) .

ى — الروسيا والشيوعية :

الشيوعية : تأليف هـ . ج . لاسكى (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٧) .

التطور الاقتصادى الروسى : تأليف م . هـ . دب (لندن سنة ١٩٢٨ ، ونقح سنة ١٩٣٠) .

هـ — سياسة الصناعة ونظرياتها :

السنين العشرة التالية فى سياسة بريطانيا الاجتماعية والاقتصادية : تأليف ج . د . هـ . كول (لندن ونيويورك سنة ١٩٢٩) .

الحكومة الذاتية فى الصناعة : له (لندن سنة ١٩١٧) .

الرقابة الاشتراكية على أعمال الاستثمار : تأليف موريس كلارك (شيكاجو سنة ١٩٢٦) .

الغريزة فى الصناعة : تأليف أوردوى تيد (لندن ونيويورك سنة ١٩١٩) .

نظرية مشروعات أعمال الاستثمار : تأليف ثرستين ڤيبلن (نيويورك سنة ١٩٠٤) .

الجماعة الطامحة : تأليف ر . هـ . تونى (لندن سنة ١٩٢١) .

قضية الرأسمالية : تأليف هارتلى وذرس (لندن سنة ١٩٢٠) .

سقوط مدنية الرأسمالية : تأليف س ، ب . وب (لندن سنة ١٩٢٣) .

دستور حكومة الجماعة الاشتراكية : لهما (لندن ١٩٢٠)

مكتبة صادر

AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT